وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

عنوان المذكرة

الشركات متعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية

مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون دولي وحقوق الإنسان

إعداد الطالبة:
مختاري سماح

إشراف الدكتور:
جنيدي مبروك

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى الرجل الذي كابد مشاق الحياة ليراني في أعلى المراتب

أنت مفخرتي وسندي وتاج رأسي

أبـــــــــي

إلى مدرسة علمتني الصبر والحكمة

أنت روحي وقلبي وباب جنتي

أمـــــــــي

إلى الذين أحيا بهم وتأنس الحياة بوجودهم

إخوتي وأخواتي

إلى بسمة الحياة

علي، رنيم، ساجد

إلى كل عائلة

"مختاري"، "غباش"،" كريبع"، "عوني"

إلى من كانو لي العون ونعمة الأصدقاء

إلى كل طلاب دفعة قانون دولي وحقوق الإنسان

2017/2016

الشكـر والعرفـان

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل وأنار لي درب العلم

وكما أتقدم بخالص الشكر لكل من الأستاذ جنيدي مبروك الذي كان المعين بعد الله وعلى رحابة صدره وصبره علي وكما اشكر كل من الأستاذة صفية يوسفي والأستاذ نور الدين لعسل على المساعدة التي قدماها لي .

وكل من أعانني ومدى لي يد العون وشجعني لانجاز هذا العمل وإتمامه.

مـــــقدمـــــــة

مقدمة

شهد المجتمع الدولي تحولات عميقة في مختلف الميادين، وخاصة الدول النامية والمتخلفة التي تقوم بالنضال من أجل التقدم وذلك عن طريق تجميع إمكاناتها وطاقاتها من أجل دفع عجلة التنمية ليس اختيارا منها. بل وجوبا وحتمي من أجل مصلحتها حيث انه قد يزداد الأمر سوءا إن لم تتبع هذه السبل فقد تساهم في زيادة الهوة بينها وبين الدول المتقدمة وهذا ما تطمح إليه الدول المتطورة وذلك للبقاء في صدارة الدول من كل النواحي الاقتصادية والصناعية والسياسية، العسكرية...الخ.

إلا أن الدول المتخلفة توجه عدة مشاكل وعوائق تحول دون تقدمها ومن أهمها مشكلة ضعف الفائض الاقتصادي والتي تتخذ مظهر مشكلة تمويل التنمية وضعف الطاقة الإنتاجية وتتخذ كذلك مظهر نقص التكنولوجيا الحديثة والفنون الإدارية المتقدمة، ومشكلة قصور تسويق المنتجات والتي تتخذ مظهر مشكلة القصور في الصادرات. وقد كان مطلع النصف الثاني من القرن 20 كبداية الدول نحو التطور والتنمية حيث اعتبر مرحلة جديدة في تطور النظام الرأسمالي حيث تتميز بما يمكن تسميته دولية الإنتاج إذ أصبحت العلمية الإنتاجية داخل المشروع الرأسمالي تتم لا على المستوى القومي كما كان يحدث فيما سبق وإنما على المستوى العالمي بحيث أصبح الاقتصاد العالمي يحل تدريجيا محل الاقتصاديات القومية المختلفة كإطار لعملية الإنتاج الرأسمالي ولقد كانت أداة هذا التحول والوسيلة هي الشركات متعددة الجنسيات فهي تعتبر مرحلة جديدة من مراحل التركيز الرأسمالي حيث يكون على المستوى العالمي لا على المستوى القومي، بحيث تتوزع المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية داخل المشروع الواحد على مختلف دول العالم مع استمرار خضوعها لسيطرة مركزية قومية موحدة، فالذي يميز الشركات أو المشروعات متعددة القوميات من الواجهة الاقتصادية هو تعدد الوحدات الإنتاجية على المستوى العالمي من ناحية، ومركزية السيطرة من ناحية أخرى . وتشكل مجموعات الشركات متعددة القوميات التغير القانوني عن هذه الكيانات الاقتصادية الجديدة، حيث تتخذ الوحدات الإنتاجية شكل شركات وليدة أو تابعة تخضع كلها لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم التي تتولى إدارتها مركزيا في إطار إستراتجية إنتاجية موحدة.

فالذي يميز الشركات متعددة الجنسيات من الواجهة القانونية تعدد الوحدات القومية مستقلة (الشركات الوليدة) على المستوى العالمي، كل منها يعمل في إطار قانوني قومي مختلف من دولة لأخرى.

مما جعلها تحتل مكانة مهمة في العالم وذات تأثير كبير على الصعيد الدولي وعضو فاعل في العلاقات الدولية سواء كانت في مابين الدول أو باقي أشخاص القانون الدولي (المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، وحركات التحرر) وفرض نفسها وبقوة على كل صغيرة وكبيرة في الحياة الداخلية سواء للدول المضيفة أو دولة الأم بصفة خاصة، والحياة الدولية بصفة عامة. وهذا ما جعلها تحتل المراكز الأولى في التعاملات مع باقي الكيانات خاصة في المجال الاقتصادي والصناعي، وحتى السياسي، وهذا بغيت تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى ومصلحة الدولة الأم في المرتبة الثانية، ثم تأتي مصالح الدول النامية في المرتبة الثالثة. وهذا ما جعل القانون الدولي يعترف لها بالشخصية القانونية رغم الانتقادات وإعطائها حقوق وإلزامها بواجبات.

و رغم ما حققته هذه الكيانات والمكانة العالية على المستوى الدولي، إلا أنها باتت تبعث على الشعور بالخطر على أشخاص القانون الدولي، وخاصة على الدول النامية بحيث تهدف إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والتقنية للوصول إلى السوق العالمية واكتساحها حتى يمكنها من الاقتراب أكثر من المستهلكين بغرض تحقيق اكبر نسبة من الأرباح بأقل قدر من التكاليف، إلى أن غاية الدول النامية هو الاستفادة من مزايا التي تقدمها هذه الشركات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن أهمية هذه الظاهرة دفعت بالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة إلى البحث عن الآثار التي تخلفها هذه الشركات على الدول.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا موضوع الشركات متعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية في كون أن الشركات متعددة الجنسيات تمس العالم بكل تداعياته حيث أن:

_ موضوع الشركات متعددة الجنسيات هو موضوع لم يعد ذا اهتمام الاقتصاديين فحسب بل تخطاه ليصبح محل اهتمام السياسيين و القانونيين، الأمر الذي جعل منه مادة خصبة للبحث والدراسة ومحاولة تفكيك وفهم هذا الكيان.

_ إن موضوع الشركات متعددة الجنسيات لم يعد موضوعا من موضوعات القانون الدولي فقط، وإنما أضحى في نظر الكثير من فقهاء القانون الدولي على انه شخص من أشخاص القانون الدولي وإلزام الاعتراف له بالشخصية القانونية.

_ إن الشركات متعددة الجنسيات استطاعت بفضل خصائصها وبفضل طبيعة المنظومة العالمية أن تصبح دولية النشاط من خلال التطور الاقتصادي الذي عرفه العالم هو الذي ساهم في بروزها وانتشارها.

_ إن النظرة المتأنية لتطور المجتمع الدولي، والمسار الذي يتخذه نمو العلاقات الدولية ينبئ بوضوح مدى أهمية الشركات متعددة الجنسيات في حال استكمال المجتمع الدولي لبنيانه التنظيمي، فهي تعد بحق واحدة من أهم إنجازات الرأسمالية وإحدى إفرازاتها والأداة المثلى لتدويل رأس المال، وهذا ما أدى إلى توسع النشاط الدولي الذي كان ينحصر على الدول فقط ليشمل الشركات متعددة الجنسية.

_ وما يزيد عن أهمية الموضوع، هو مدى التأثير الذي تمثله الشركات متعددة الجنسيات في القانون الدولي العام، عموما وفي العلاقات الدولية على وجه الخصوص نتيجة للانتشار الواسع للشركات متعددة الجنسيات وما لذلك من تأثيرات اقتصادية وسياسية ومالية.

أسباب اختيار الموضوع:

وإن الذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع هو قلة الدراسات من طرف الفقهاء ورجال القانون بالتفصيل الدقيق، ولم يكن محل اهتمامهم بعكس باقي أشخاص القانون الدولي، وإنما توجد على شكل مباحث أو مطالب أو حتى فروع من دراسة عامة أو شاملة حول العلاقات الدولية أو كشخص من أشخاص المجتمع الدولي، وهمش هذا الكيان وقلل من شأنه، بالرغم من أن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات فعال ومهم على الساحة الدولية سواء في الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وحتى العسكري.

أهداف الدراسة:

تشمل أهمية هذه الدراسة على مجموعة من الأهداف الأساسية التي تركز على محاولة الإجابة عن إشكالية هذا الموضوع ولا علا ابرز الأهداف تتمثل في:

1_ محاولة تحليل والتعرف عن كثب على الشركات متعددة الجنسيات من خلال تحديد مفهومها وإبراز الخصائص التي تميزها عن باقي الشركات الوطنية.

2 _ تحديد الطبيعية القانونية للشركات متعددة الجنسيات وتحديد الدوافع والأسباب التي ساهمت في ظهور وأدت إلى انتشار الشركات.

3_ إبراز أهم الآثار متعددة الجنسيات التي تخلفها على العلاقات الدولية خاصة على الدول وأشخاص القانون الدولي، ومظاهر تأثيرها على الاقتصاد العالمي الجديد و ما مدى تأثيرها على ظاهرة العولمة.

الدراسات السابقة:

يتناول موضوع الدارسة الشركات متعددة الجنسيات ومدى تأثيرها في العلاقات الدولية وذلك للمكانة التي تشغلها والدور الذي تلعبه في إطار التنمية وتحفيز العلاقات الدولية بين الدول إلا أن هذه الشركات كانت محل دراسات سابقة إلى أن بعضها تغاضى عن جوانب تأثيرها على العلاقات الدولية وركز على تأثيرها على القطاعات الاقتصادية خاصة البترولية والاستثمارات الأجنبية وصولا إلى تأثيرها على سيادة الدول خاصة المضيفة واغفلوا تأثيراتها على الدولة الأم وباقي أشخاص القانون الدولي والاقتصاد العالمي الجديد .

أولا_ دراسة بوبكر بعداش "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة القطاع البترول**". وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر03

حيث تناولت هذه الدراسة الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على قطاع البترول مع إبراز ماهية الشركات ومدى أهميتها والفكر المؤيد والمعارض لتأثير الشركات على الدول وهيمنتها من خلال نشاطها المتنوع.

ثانيا_ دارسة مغيلي كريمة "**الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول**" وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر لإدارة الأعمال بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة_ عين الدفلى_

حيث تناولت هذه الدراسة الإطار العام للشركات متعددة الجنسيات مع إبراز نشأة الشركات متعددة الجنسيات ومراحل تطورها وصولا إلى تحديد التعريف المناسب لها و إبراز أهم خصائصها التي تميزها عن باقي الشركات. ومدى تأثيرها على سيادة الدول مركزين على الدول المضيفة فقط.

إشكالية الموضوع:

وكون الشركات متعددة الجنسيات تمس أحد الجوانب المهمة التي تتعلق باقتصاديات العالم، بما لها من رؤوس أموال ومالها من انتشار واسع وكبير في كل أصقاع العالم، نتيجة الفروع الممتدة لها في مختلف الدول، ومع تنوع الإنتاج وضخامته وتنوع الميادين التي تعمل فيها، ومع حاجة الدول لهذه الشركات الأمر الذي يجعل تأثيرها كبيرًا على المسرح الدولي مما يدفعنا للتساؤل عن ماهية الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية ؟

وبناءا عليه يمكن طرح التساؤلات العرفية التالية:

_ ما المقصود بالشركات متعددة الجنسيات ؟

_ ما الطبيعة القانونية لهذه الشركات، وما هي خصائصها ؟

_ ما الدوافع والأسباب المساهمة في ظهور وانتشار هذه الشركات ؟

_ ما هي أثار الشركات متعددة الجنسيات على العلاقات الدولية ؟

الدراسة المتبعة:

والمنهج الذي اعتمدنا عليه في دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي لمعرفة أهم المميزات للشركات متعددة الجنسيات، يتخلله المنهج التحليلي لدراسة مدى تأثيرها على العلاقات الدولية.

وللإجابة على هذه الأسئلة توجب علينا تقسيم هذا العمل إلى فصلين :

حيث نتناول في الفصل الأول ماهية الشركات متعددة الجنسيات والذي يتضمن مبحثين

المبحث الأول سيخصص لمفهوم الشركات متعددة الجنسيات والمبحث الثاني سيكون لأشكال وخصائص الشركات متعددة الجنسيات.

أما الفصل الثاني نتناول من خلاله تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العلاقات الدولية وذلك من خلال ثلاث مباحث، بحيث سيخصص المبحث الأول لمدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة المضيفة والمبحث الثاني سيخصص لمدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم. ونتطرق في المبحث الثالث غلى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أشخاص القانون الدولي والاقتصاد العالمي الجديد.

الفصل الأول

ماهية الشركات متعددة الجنسيات

الفصل الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات.

إلى جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية والغير الحكومية منها والتي تعد لاعبا أساسيا و رئيسيا في العلاقات الدولية، إلا أنه توجد أطراف هي الأخرى ذات أهمية كبرى في العالم كالشركات متعددة الجنسيات والحركات التحررية التي أصبح لها تأثير كبير في العلاقات الدولية وهذا ما تنامى بعد القرن العشرين وذلك بسبب التطور الكبير الذي عرفته تلك الفترة في عدة مجالات سياسية واقتصادية وخصوصا الثقافية و التكنولوجية.

وكون هذه الشركات متعددة الجنسيات تعد طرفا فعالا في العلاقات الدولية رغم حداثتها سنتطرق إلى ماهية الشركات المتعددة الجنسيات والطبيعة القانونية لهذا الشخص الدولي الجديد، وكذا الأسباب التي أدت إلى إنشائها وأساليب تشكلها، وخصائصها وأهم أهدافها.

و لذلك نقسم هذا الفصل الأول إلى مبحثين المبحث الأول سنتناول فيه مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات والذي سيخصص لأهم التعريفات ومختلف التسميات المشابهة لها، والمبحث الثاني نتطرق فيه أشكال الشركات المتعددة الجنسيات وخصائصها.

المبحث الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات.

إن الحديث عن مفهوم الشركات متعددة الجنسيات ونظرا لأهمية ذلك يدفعنا إلى تعريفها من الناحية القانونية والاقتصادية مع ذكر الطبيعة القانونية لها،ولذا فقد قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين حيث سنتناول في المطلب الأول تعريف الشركات متعددة الجنسيات من الناحية الاقتصادية ومن الناحية القانونية والمصطلحات المشابهة لها، والمطلب الثاني سيخصص للطبيعة القانونية للشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

اختلف الفقهاء في تحديد تعريف للشركات متعددة الجنسيات فهناك من عرفها على أساس اقتصادي وهناك من عرفها على أساس قانوني إلى انه يجب التمييز بين الشركات متعددة الجنسيات وباقي أنواع الشركات .

الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات والمصطلحات المشابهة لها.

تعد الشركة متعددة الجنسية ظاهرة اقتصادية. لذلك تصدى رجال الاقتصاد لدراستها وبحث آثارها الاقتصادية. ومن ثم فإن تعريف هذه الشركة يستلزم وبالضرورة أن نعرض أولا بشيء من الانجاز للمعايير التي اعتمدها علماء الاقتصاد في تعريفهم لهذا النمط من الشركات، ثم نعرض بعد ذلك إلى التعريف القانوني لها. وفي ضوء ذلك ومن خلال المفهومين سنحاول الوصول إلى التميز بين الشركة المتعددة الجنسية وغيرها من المراكز القانونية التي قد تشتبه بها.[1]

[1]_ دريد محمود علي، الشركة المتعددة الجنسية آلية التكوين وأساليب النشاط، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009،ص19.

أولا_ التعريف الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات:

يركز هذا التعريف على ضوابط ومعايير مختلفة ومتعددة أهمها المعيار الجغرافي ومعيار كيفية تنظمها وإدارتها من جهة أخرى علما بأن معظم الاقتصاديين يميلون إلى استخدام تعبير المشروع متعدد الجنسية بدلا من (الشركة متعددة الجنسية) لان لفظ المشروع أوسع مضمونا وسعة من لفظ الشركة حيث يشمل منشآت كثيرة قد لا ينطبق عليها مصطلح الشركة من الناحية القانونية. وهناك تعريف آخر يقول بأن الشركة متعددة الجنسية هي" مشروع وطني، يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في عديد من الدول). وهي وراء عديد من المشروعات الصناعية الكبرى. [1]

وهناك تعريفات اقتصادية للشركات تنطلق من معايير كمية يستخدم فيها عدد الفروع القائمة بالإنتاج ونسبة النشاط المنجز في الخارج، وبناء عليه تعريف المشروع المتعدد الجنسيات بوصفه(المشروع أو مجموع المشروعات التي تمتد نشاطاتها إلى عديد من الدول التي صممت ونظمت و وجهت على المستوى العالمي).[2]

فطبقا لهذا التعريف يعتبر مشروع متعدد الجنسية مشروع لديه درجة معينة من النشاط على الصعيد العالمي، وتقسيم نشاطات المشروعات التابعة للمجموعة متعددة الجنسية بالنسبة لعديد منا بأنها نشاطات كاملة حتى أنها تؤدي عمليات متصلة بالبحث والتطوير والتصنيع وأيضا عمليات التسويق وذلك في كل دولة يوجد فيها نشاط، هذه النشاطات تعد مدمجة في الأهداف الكلية للشركة الأم، ولكن هذه الفروع تخضع لسياسة شاملة تهدف إلى أن تجعل من هذه الفروع وحدة مستقلة للإنتاج.[3]

أما التعريفات التي تعتمد على المعيار الجغرافي في هذا الصدد فهي متعددة منها أو

---

[1] _ دريد محمود علي، المرجع السابق، ص20.

[2] _المرجع نفسه، ص20.

[3] _ اعتصام الشركجي، إبراهيم محسن عجيل، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2015، ص26.

(هي مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية مصانع، منشآت تعدين، مكاتب تسويق وإعلان...الخ في أكثر من دولة واحدة)[1].

وكما عرفها ماتيور.ر على أنها(شركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشعبة جدا في البلدان الأخرى، وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل).[2]

و هناك من عرفها على أنها(المشروع متعدد الجنسية هو كل مشروع يملك ويدير منشآت إنتاجية في عدة دول). وعرفها آخرون بأنها(المشروع الذي ينتج ويبيع منتجاته في أكثر من دولة). و وصفها آخرون بأنها(المشروع الذي يمارس نشاطه إنتاجيا في دولتين أو أكثر ويعمل من خلال مركز رئيسي في احد تلك الدول وله فروع منتشرة في الدول الأخرى وتابعة للمركز الرئيسي). هذه التعريفات السابقة تعتمد على معيار جغرافي بالدرجة الأولى يتمثل في مدى الانتشار الجغرافي لنشاط الشركة في الدول الأجنبية بمعنى ممارسة هذه الشركة نشاطها الإنتاجي على الأقل في دولة أجنبية غير الدولة التي يوجد على إقليمها المركز الرئيسي وان بعض الاقتصاديين يتمثل في حجم النشاط الإنتاجي للمشروع ودرجة إنتاجه الجغرافي من جهة وبكيفية تنظيم المشروع وإدارته من جهة أخرى نخلص من كل ما سبق أن النظرة الاقتصادية للمشروع متعدد الجنسية يركز فقط على مجرد الأهمية الاقتصادية لهذا النوع من المشروعات وحجمه الهائل وانتشاره على المستوى الدولي، علما أن هذه النظرة ناقصة عن إدراك جميع أبعاد وسمات الشركة متعددة الجنسية ولذلك فإن تعريفاتهم السابقة ناقصة ولم تعط تعريفا شاملا موحدا يأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية لجوهر هذه الشركات.[3]

---

[1] _ دريد محمود علي، المرجع السابق20.

[2] _ أحمد عبد العزيز، د/جاسم زكريا، د/ فراس عبد الجليل، مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة الاقتصادية، عدد 85، 2010، ص117.

[3] _ اعتصام الشكرجي، إبراهيم محسن عجيل، المرجع السابق، ص27.

ثانيا_ التعريف القانوني للشركات متعددة الجنسية:

تعرف الشركة باعتبارها مفهوما قانونيا "عقد يلتزم به شخصان أو أكثر بان يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما ينشئ عنه من ربح أو خسارة ". [1]

ولكن بوصفها متعددة الجنسيات لا يعرفها القانون تعريفا جامعا مانعا حيث لا يوجد تشريع معين يكرس نظاما قانونيا متكاملا لهذا النمط من الشركات، لذلك فقد اتجه فقه القانون إلى وضع جملة من المفاهيم والتعاريف للشركة متعددة الجنسية.[2]

فيذهب بعض الفقهاء استخدام(المجموعة متعددة الجنسية للشركات)، ويعرفها آخرون على أنها(مجموعة من شركات مستقلة من الناحية القانونية ومنتمية إلى العديد من الدول، وهي تشكل مشروعا واحدا متكاملا من الناحية الاقتصادية أو على الأقل متناسقا وتمارس نشاطا دوليا تحت إدارة الشركة الأم).

و قد عرفها أحد الفقهاء بأنها (شركة تتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتخضع لإستراتيجية اقتصادية عامة وتتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة).[3]

وعرفها الدكتور محسن شفيق بأنها" ذلك المشروع الذي يتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتخضع لإستراتجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة". أما الدكتور عماد الشربيني بأنها "عبارة عن مجموعة

---

[1] _ طلعت جياد لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص34.

[2] _ دريد محمود علي، المرجع السابق، ص25.

[3] _ اعتصام الشركجي و إبراهيم حسين عجيل، المرجع السابق، ص27.

من الوحدات الفرعية المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة يربطها بالمركز الأصلي علاقات قانونية، وتلتزم في استثمار أموالها بسياسة اقتصادية موحدة".[1]

وأما الفقيه رونرد فرنون يعرفها على أنها(مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط إستراتجية وإدارة موحدة).[2] وعرفها رولف على أنها(الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار).[3]

و هناك من عرفها على أنها (منظمة دولية مهيكلة للقيام بنشاطات اقتصادية وثقافية وسياسية وعمليات تجارية من خلال فروع منتشرة في دول العالم المختلفة).[4]

و من خلال ما تم ذكره فإن جل الفقهاء اجمعوا على ضرورة توافر عناصر الآتية من الناحية القانونية:

1. أن تكون هناك مجموعة من الشركات تمارس نشاطها في دول متعددة.
2. أن يكون موضوع نشاط هذه المجموعة من الشركات هو الاستثمار الدولي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر).
3. خضوع هذه المجموعة من الشركات لسيطرة اقتصادية موحدة ويجب أن تتحقق تلك السيطرة بأدوات وأساليب فنية مستمدة من قانون الشركات وبالذات عن طريق المساهمة في رأسمال كل شركة من شركات المجموعة بنسبة تكفي للسيطرة عليها.[5]

---

[1] _ طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص35.

[2] _ محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر، الأردن، 2012، ص286.

[3] _ أحمد عبد العزيز، وآخرون، المرجع السابق، ص117.

[4] _ عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص264.

[5] _ دريد محمود علي، المرجع السابق، ص27.

و نجد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC عرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجدات وأصول أو مصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شبهها في دولتين أو أكثر يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات.

_ أو هي عبارة على مجموعة المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط إستراتجية وإدارة موجودة أي أن الشركات متعددة الجنسيات هي مؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية (10 على الأقل)،في عدد من معين من الدول، والتي تحقق نسبة هامة من إنتاجها (25% على الأقل) خارج الدولة الأم، وكل هذا في إطار إستراتجية وإنتاجية موحدة.[1]

ومن هنا نستخلص بأن الشركة متعددة الجنسية ليست في الواقع شركة واحدة، وإنما هي مجموعة من الشركات تتمتع كل منها بشخصية قانونية مستقلة وتعمل كل منها على أقاليم دولة مختلفة. غير أن هذه المجموعة من الشركات ترتبط ببعضها بروابط اقتصادية تجعل كل منها وكأنها شركة واحدة إضافة إلا أنها تمارس نفس نشاط يوصف على أنه استثمار دولي على مستوى دول مختلفة. على أن لا يخرج هذا الاستثمار في كونه استثمارا موضوعه استخراج الثروات الطبيعية من الدول المضيفة أو صناعيا موضوعه إنشاء مصانع لإنتاج سلع معينة أو قطع غيارها أو تجميعها أو تجاريا أو خدماتي موضوعه تقديم خدمات معينة كالسياحية أو الفندقية ، أو فنيا موضوعه تقديم الخبرة التكنولوجية.[2]

فوحدة السيطرة الاقتصادية في الشركة المتعددة الجنسيات تعد في الواقع العنصر المميز لهذه الشركات من الناحية القانونية باعتبارها مجموعة من الشركات على الرغم من أنها تتمتع بشخصية قانونية مستقلة بكل النتائج المترتبة على ذلك، فإنها تخضع لإستراتجية

[1] _ مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، (ب، ط)، دار العلوم ، عنابة (الجزائر)،2007، ص 235،236.

[2] _ دريد محمود علي، المرجع السابق، ص27.

اقتصادية موحدة تضعها الشركة الأم لتلتزم بها كل الشركات الداخلة أو الوليدة في المجموعة أيا كانت الدولة التي تعمل على إقليمها.[1]

ومن هنا يجب أن نبين ما هو المقصود بالشركة الأم و الشركة الوليدة:

أ_ الشركة الأم société mère :

لقد آثار مصطلح "الشركة الأم" جدلا كبيرا بين الفقهاء ، ويرجع ذلك إلى غياب تشريعي متكامل لمجموعات الشركات عموما وللشركة المتعددة الجنسية بوجه خاص، فيرى بعض الفقهاء من القانون التجاري انه مصطلح غامض واستعماله للدلالة على الشركات التجارية غير مقبول باعتبار أن هذا المصطلح مقتبس من قانون الأسرة.[2]

كما أن استخدامه يستلزم ضرورة مشاركة الشركة الأم في تأسيس الشركة الوليدة. في حين أن العنصر الأساس لوجود الشركة المتعدد الجنسية هو سيطرة شركة على أخرى بغض النظر عما إذا كانت الشركة المسيطرة قد ساهمت في تأسيس الشركة الوليدة، ويذهب هذا الاتجاه الفقهي أنه يستحسن أن يستبدل مصطلح الدولة الأم بتعبير الشركة المسيطرة **Société Contrôlant**.[3]

ويرى الفقه الإنكليزي انه يفضل استعمال مصطلح الشركة القابضة على استعمال مصطلح الشركة الأم.

و مع ذلك فإنه يفضل استعمال مصطلح " الشركة الأم" فالقول بأن استعمال هذا المصطلح يستلزم وجود علاقة [أمومة] بين الشركة المسيطرة والشركة المسيطر عليها بما

---

[1] _ دريد محمد علي، المرجع السابق، ص27.

[2] _ بن عمارة زكرياء، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر للتخصص قانون الأعمال، جامعة قصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة، لسنة الجامعية 2013/2012. ص12.

[3] _ دريد محمود علي، المرجع السابق، ص27.

يقتضي وجوب مساهمة الأولى في تأسيس الثانية هو قول لا يستقيم والمنطق القانوني. ذلك أنه إذا كانت المساهمة في التكوين (التأسيس) ضرورية في العلاقة الأسرية (الأمومة) بالنسبة لأشخاص الطبيعية، فإنها غير ذات أهمية بالنسبة للأشخاص المعنوية. ويكفي وجود رابطة الأمومة تكون نهائية والقرار نهائي يكون لشركة واحدة تهيمن على مجموعة من الشركات. ومن جهة أخرى فإن مصطلح الشركة الأم هو المصطلح السائد والشائع في الفقه والقضاء التجاري الحديث. أما مصطلح الشركة المسيطرة فإنه واسع فضفاض ونادر الاستخدام عموما في الإطار القانوني.[1]

ومنه يمكن تعريف الشركة الأم بأنها تلك الشركة التي تسيطر على شركة او شركات أخرى عن طريق تملك جزء من رأسمالها. وتساهم في ذات النشاط التجاري الممارس من قبل تلك الشركة أو تلك الشركات. [2]

ب_ الشركة الوليدة Société Filiale:

يعد مصطلح الشركة الوليدة من المصطلحات الحديثة في لغة القانون. ولعلى حداثته ترجع إلى حداثة الفكر القانوني الخاص بتبعية شخص قانوني لشخص قانوني أخر، وتعارضها مع مفهوم الاستقلال القانوني لكل منهما، من هنا فقد ثار جدل كبير على صعيد الفقه حول تعريف الشركة الوليدة. غير أنهم اختلفوا حول تحديد العوامل التي تؤدي إلى تلك التبعية ووسائل تحقيقها.[3]

إذ يعتبرها البعض أنها الشركات التي تكون في حالة تبعية كلية أو جزئية لشركة أو لمجموعة شركات، أيا كانت أداة تلك التبعية وأيا كانت وسيلة تحقيقها، إلى أن هذا التصور يؤدي إلى خلط بين مجموعات الشركات عموما والشركة متعددة الجنسية بحسب العناصر

[1] _ دريد محمد علي ، المرجع السابق، ص30،31.

[2] _ المرجع نفسه، ص 30 ،31.

[3] _ المرجع نفسه، ص31.

التي تم ذكرها سابقا، والتي استلزمت أن تكون سيطرة الشركة الأم على الشركات الوليدة بأساليب وأدوات قانونية مستمدة من قانون الشركات، وبالأخص خلال مساهمة الشركة الأم في رأسمال الشركة الوليدة.وهذا ما يتطابق مع تعريف الأستاذ هاميل الذي عرف الشركة الوليدة بأنها (الشركة ذات استقلال قانوني، ولكنها تخضع عمليا لإدارة ورقابة لصيقة من جانب شركة أم، ومظهر استقلالها القانوني يتمثل في شخصيتها المعنوية المستقلة، وتنشأ علاقة التبعية عمليا من أن الشركة الأم تستحوذ في الواقع على الأغلبية في مجلس إدارة الشركة الوليدة عن طريق تملكها لحصة كافية في رأسمالها تمكنها من السيطرة عللا الهيئة العامة).[1]

ويعرفها حسام عيسى على أنها(مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا من دول مختلفة تتمتع كل منها بجنسية مختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي الشركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتجية عالمية موحدة)[2].

و تتميز هذا التعريفات بأنها تجمع بين الاستقلال القانوني للشركة الوليدة والمتمثل بتمتعها بشخصية قانونية مستقلة في الدولة التي تعمل فيها بكل النتائج القانونية المترتبة على ذلك، وبين تبعيتها الاقتصادية لشركة أخرى.[3]

من جهة أخرى فإن التعريف المقترح يتلاءم وينسجم مع العناصر التي قدمناها والواجب توافرها لقيام شركة متعددة الجنسية. و خاصة عنصر السيطرة من طرف الشركة الأم على الشركة الوليدة من خلال تملك نسبة من رأسمالها تمكنها من تحقيق تلك السيطرة. [4]

---

[1] _ دريد محمد علي، المرجع السابق، ص، 32، 33.

[2] _ أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص117.

[3] _ دريد محمود علي، المرجع السابق، ص34.

[4] _ المرجع نفسه، ص34.

وبهذا يكون قد تم تحديد العناصر المكونة للشركة المتعددة الجنسية فيمكن القول بأنها: شركة أم تسيطر على مجموعة من الشركات الوليدة التي تتولى الاستثمار الدولي المباشر في دول متعددة، وتخضع من ثم لنظم قانونية متباينة، وتتمتع بجنسيات مختلفة وتعمل في إطار خطة اقتصادية دولية موحدة تضعها الشركة الأم.[1]

ثالثا: المصطلحات المشابهة الشركات متعددة الجنسيات.

1_ **الشركات الأجنبية** Les sociétés étrangères: و هو المصطلح الأكثر شمولية، فهو يحوي كل شركة لها تسهيلات للنشاط خارج لبلد الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومهما كانت طبيعة النشاط إنتاجي أو تجاري.

2_ الشركات متعددة الجنسيات "Les firmes multinationales": يكفي أن ينتقل مستوى النشاط إلى بلدين أجنبين.[2]

3_ الشركات عبر الوطنية "Les firmes transnationales": نفس المصطلح السابق، إلا أنه رفض استعماله من طرف الأمم المتحدة من أجل تفادي الآثار التي يمكن أن يتركها في شعوب الدول النامية.[3]

4_ الشركات متعددة الجنسيات الشمولية: يجب أن يشتمل نشاط هذه الشركات بالإضافة إلى انتقال نشاطها إلى بلدان أجنبية، أن يشتمل أيضا على منتجات أخرى من غير المنتج الأصلي ومن غير القطاع الأصلي أيضا.[4]

---

[1] _ دريد محمد علي، المرجع السابق، ص34.

[2] _ بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2010/2009، ص72.

[3] _ المرجع نفسه ، ص72.

[4] _ المرجع نفسه، ص72.

5_ الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات " Les firmes multinationales transe-contins**"**: و هي الشركات التي لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية من قارات مختلفة، وهي مرحلة متقدمة من مراحل النشاط لهذه الشركات.[1]

6_ الشركات العالمية متعددة الجنسيات "Les firmes multinationales mondiales"**:** و هي الشركات التي لها فروع إنتاجية أو تسويقية في العديد من الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم الخمس.[2]

7_ الشركات متعددة الجنسيات الكوكبية"Les firmes multinationales globales"**:** وهي شركات لها فروع إنتاجية أو تسويقية في كل الدول الأجنبية وفي كل قارات العالم الخمس. [3]

الفرع الثاني: التميز بين الشركة المتعددة الجنسية والشركات الأخرى.

تعد الشركة المتعددة الجنسية، كما بينا سابقا ،أنها مجموعة من الشركات التي تقوم بالاستثمار الدولي في دول متعددة، ومن هنا يتوجب علينا التميز بين الشركات متعددة الجنسية والشركة الوطنية وبينها وبين الشركة متعددة الجنسية والشركة الدولية العامة، وبينها وبين المؤسسات العامة والشركة المتعددة الجنسية وشركات الاستيراد والتصدير، والشركة المتعددة الجنسية وشركات القرن السابع عشر.[4]

أولا_ الفرق بين الشركات متعددة الجنسية والشركة الوطنية:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات عن الشركات الوطنية من الناحية القانونية والناحية الاقتصادية، فمن الناحية القانونية فإن الشركة الوطنية تخضع لنظام قانوني واحد هو تشريع

---

[1] _ بوبكر بعداش، المرجع السابق، ص72.

[2] _ المرجع نفسه، ص72.

[3] _ المرجع نفسه، ص 72.

[4] _ المرجع نفسه، ص 72.

الدولة التي توجد فيها، في حين أن الشركة المتعددة الجنسية تتوزع أنشطتها في دول عديدة مما يعني عدم خضوعها لنظام قانوني واحد.

أما بالنسبة للناحية الاقتصادية فإن الشركة الوطنية تستطيع التكيف مع الاقتصاد القومي لبلدها، على اعتبار أن لها القدرة على استشراف مستقبل الاقتصاد الوطني وما قد ينجم عنه من مشاكل، على العكس من الشركات متعددة الجنسيات ونظرا لطبيعة أنشطتها المتعددة فإنها لا تقوم بالاستثمار في أي بلد إلا بعد دراسة مستضيفة للأوضاع الاقتصادية المختلفة للبلد المضيف.[1]

ثانيا_ الشركة المتعددة الجنسية و شركات الاستيراد والتصدير:

تختلف الشركة المتعددة الجنسية عن الشركات التي تعمل في مجال الاستيراد والتصدير عبر الحدود الوطنية، من حيث النشاط فهذه الأخيرة يقتصر نشاطها على بيع السلع خارج الحدود الوطنية واستيرادها من مصادر مختلفة.

أما الشركات متعددة الجنسيات فنشاطها يكمن في عملية الاستثمار المباشر خارج حدودها الوطنية. بمعنى إنها تضطلع بإنتاج سلعها أو بعض مكوناتها في الدول المختلفة. كما أن جزءًا كبيرًا من صادرتها وارداتها تتم في شكل تبادلات بين الشركة متعددة الجنسية والشركات الوليدة المنتشرة في دول العالم المختلفة.[2]

ثالثا_ الشركة متعددة الجنسية والشركة الدولية العامة:

إن الفرق بين هذين المفهومين يكمن في الطبيعة العامة التي تتصف بها الشركات الدولية، فالشركة الدولية العامة تنشأ بموجب اتفاقية دولية بين دولتين أو أكثر، وشخصيتها القانونية تستمد من الاتفاقية الدولية التي أنشأتها، فضلا على أن النظام القانوني الذي يطبق

[1] _ طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص، 38، 39.

[2] _ دريد محمود علي، المرجع السابق، ص38.

عليها هو الأخر يستمد من الاتفاقية الدولية، ومن أمثلة الشركة الدولية العامة" الشركة الأوربية لتمويل مهمات سكك الحديد Euro fma ".[1]

إن الشركة الدولية العامة مثل ما أنها تنشأ بموجب اتفاقية بين دولتين فأكثر، فإنه يجوز أن يكون احد الأطراف الموقعين على الاتفاقية منظمة دولية، وهذا إذا ما كان نص المعاهدة المنشئة يجيز لها بذلك ، ومن أمثلة ذلك المشروع الذي وضعته المجموعة الاقتصادية الأوربية والمعروفة " بنظام شركة المساهمة الأوربية".[2]

أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسية، فعلى الرغم من الصفة الدولية لنشاطها الاقتصادي إلا أنها مازالت لدى الكثيرين تعد من أشخاص القانون الخاص، حيث أن هذه الشركات تعد بالنسبة لهم متمتعة بالدولية الاقتصادية دون الدولية القانونية.[3]

رابعا_ الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات العامة الدولية:

تهدف المؤسسات العامة الدولية من خلال أنشطتها إلى تحقيق المنفعة العامة المشتركة بين الدول الأطراف دون أن يكون هدفها تحقيق الربح. وهذه سمة تمييزها عن الشركات متعددة الجنسية.

ويمكن القول أن المؤسسات العامة الدولية تنشأ بموجب اتفاقية دولية وغالبا ما تكون إقليمية ومن أمثلتها " المؤسسة الأوربية للامان في الملاحة الجوية"، التي تهدف إلى التعاون بين الدول الأطراف لتأمين الملاحة الجوية في طبقات الفضاء العليا.[4]

---

[1] _ طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص39.

[2] _ المرجع نفسه، ص40.

[3] _ المرجع نفسه، ص، 39،40.

[4] _ المرجع نفسه، ص40.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للشركات متعددة الجنسيات.

للحديث عن الطبيعة القانونية لشركات متعددة الجنسيات قسمنا هذا المطلب إلى فرعين الفرع الأول سيخصص لشخصية القانونية لشركات المتعددة الجنسيات والفرع الثاني سيخصص للنظام القانوني.

الفرع الأول: الشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسيات.

تعرف الشخصية القانونية الدولية على أنها" أهلية اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات بموجب القانون الدولي" ويعرفها الدكتور محمد طلعت الغنيمي بأنها "أهلية اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات مع القدرة على حمايتها وتقديم المطالبات الدولية سواء كان ذلك عن طريق رفع الدعاوى أو عن طريق أخر والقدرة على وضع قواعد القانون الدولي[1].

وباعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات أحد الفاعلين من غير الدول على الساحة الدولية خاصة في مجال الاقتصادي والتكنولوجي، مما جعل لها مكانة مشابهة لمكانة الدول وغيرها من أشخاص القانون الدولي بما لها من شخصية قانونية دولية.

وهذا ما جعل تناقض في منحها هذه الصفة حيث ظهر اتجاه منكر وأخر مؤيد للشخصية القانونية الدولية لهذا النوع من الشركات.

[1] _ جوتيار محمد رشيد صديق، المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات لحقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية، مصر،2009،ص43.

أولا: الاتجاه المنكر للشخصية القانونية الدولية للشركات متعددة الجنسيات.

وفقا للمذهب الوضعي التقليدي، وبما أن القانون الدولي يقوم على أساس الموافقة العامة للدول لا الأفراد، فإن الدول وحدها ودون غيرها تعد من أشخاص القانون الدولي، بحيث يطبق القانون الدولي أساسا على الدول لا على سلوك رعاياها. ومن هذه الناحية لا تكون الشركات متعددة الجنسيات مباشرة من أشخاص القانون الدولي على الإطلاق.[1]

وكما ورد في المناقشات المتعلقة بمشروع مدونة سلوك الشركات عبر الوطنية الجاري إعدادها منذ عام 1974 حتى الآن، فهم يرون أن معاملة هذه الشركات يجب أن تكون وفقا للقوانين الوطنية، وليس وفقا للقانون الدولي.[2]

وعليه يمكن تحديد مكانة الشركات متعددة الجنسيات في القانون الدولي من خلال ارتباطها مع دولة ما بشرط إخضاعها لرقابتها باعتبار أنها تمارس نشاط على ترابها.[3]

ففي قضية شركة برشلونة للجر والإنارة والطاقة، رأت محكمة العدل الدولية أن الشخصية القانونية للشركة متعددة الجنسية مماثلة لشخصية الفرد؛ أي كأحد رعايا الدولة. و بالتالي فإن الشركة المتعددة الجنسية تماثل وضع الفرد في القانون الدولي.[4]

وفي نفس السياق ذهبت بعض محاولات الفقه إلى اعتبار الشركات عبر الوطنية مجرد مواضيع القانون الدولي العام الحديث، فهي لا تختلف في نظرهم عن مواضيع المسؤولية الدولية والحماية الدبلوماسية، وموضوع حقوق الإنسان ومصادر القانون.[5]

---

[1] _ جوتيار محمد رشيد صديق، المرجع السابق، ص 44،45.

[2] _ عمر سعدالله وأحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص268، 269.

[3] – جوتبار محمد رشيد صديق، المرجع السابق، ص45.

[4] _ المرجع نفسه، ص45.

[5] _ عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص 269.

ونشير هنا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم3281(د_ 29) المؤرخ في 12 ديسمبر 1974 الخاص بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، فقد نص في مادته الثانية(ب)"على تنظيم نشاطات الشركات عبر الوطنية الداخلة في نطاق ولايتها القومية والإشراف عليها واتخاذ التدابير التي تكفل تقييد هذه النشاطات بقوانينها وقواعدها وأنظمتها، وتماشيا مع سياستها الاقتصادية والاجتماعية ولا يجوز للشركات متعددة الجنسيات أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة". [1]

ثانيا: الاتجاه المؤيد للشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسيات.

يرتبط تمتع هذه الشركات بالشخصية القانونية الدولية طبقا لهذه الاتجاه بمدى تمتعها ببعض الواجبات وبمدى مساهمتها في تطوير قواعد القانون الدولية والعلاقات الدولية.[2]

وقد صدر قرار عن منظمة العمل الدولية في السادس عشر نوفمبر عام 1977، إضافة إلى موقف الدول كمعيار لانتفاء صفة الشخصية الدولية على هذه الشركات وتقرر وضع التزامات أكثر من الحقوق وتتلخص في احترام سيادة الدولة المضيفة وعدم التدخل في شؤونها السياسية الداخلية [3].

_ احترام قوانين الدولة المضيفة وممارسة نشاطها وفقا لخطة اقتصادية التي تمارسها الدولة المضيفة.

_ احترام حقوق العمال وتراثهم الثقافي.[4]

_ احترام قواعد المنافسة ضمانا لنقل التكنولوجيا وحماية البيئة.[1]

---

[1] _ عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص270.

[2] _ عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي التطور والأشخاص، في دار العلوم ، الجزائر، (دون سنة الطبع)، ص 270.

[3] _ عمر سعدا الله، أحمد بن ناصر المرجع السابق،ص270.

[4] _ بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص307.

أما الحقوق التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات فتتمثل في:

_ التزام الدول بمعاملة الشركات متعددة الجنسيات على قدم المساواة مع الشركات الوطنية.

_ إبرام عقود مع الدول وباقي أشخاص القانون الدولي.[2]

_ حل نزاعاتها المتعلقة بالاستثمار بواسطة التحكيم الدولي وتستند فكرة تمتع هذه الشركات بالشخصية القانونية الدولية إلى مساهمتها في تطوير العلاقات الدولية لا سيما العلاقات الاقتصادية من خلال فرض التبعية المتزايدة للاقتصاد الوطني للنظام الاقتصادي الليبرالي.

_ إنشاء نظام اقتصادي عابر للحدود مستقل في مواجهة الدول تدعيم الليبرالية الاقتصادية الدولية التي تعمل على عولمة السوق.

وذلك من خلال تدعيم لاكتمال الاقتصادي العالمي وزيادة التجارة العالمية و التكنولوجيا الحديثة.[3]

[1] _ عبد الرحمان لحرش، المرجع السابق، ص181.

[2] _ مبروك غضبان، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994 ، ص ص،615،614.

[3] _ عبد الرحمان لحرش، المرجع السابق، ص180.

الاتجاه الثالث: ربط الشخصية باعتراف رسمي.

هناك موقف جديد يدعو إلى اعتراف رسمي بالشخصية الدولية للشركات متعددة الجنسيات وبهذا الاعتراف تكون هذه الشركات كشخص من أشخاص المجتمع الدولي إذا تم الاعتراف بشخصيتها الدولية، وهو موقف يتبين في مشروع مدونة قواعد السلوك لهذه

الشركات الجاري إعدادها اليوم في إطار منظمة الأمم المتحدة عام 1974، أنشأ بموجبه لجنة ومركزا معنيين بالشركات عبر الوطنية ولهذا المركز ثلاثة أهداف وهي:

1_ تطوير قواعد وترتيبات دولية لتشجيع مساهمة الشركات عبر الوطنية في تحقيق أهداف التنمية الوطنية والنمو الاقتصادي العالمي.

2_ تقديم المساعدة العملية للحكومات وخاصة حكومات البلدان النامية في دعم قادتها على التعامل مع هذه الشركات.

3_ تقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، وهي لجنة حكومية تتألف في الوقت الحاضر من 45 عضو، يمثلون كافة العالم.[1]

فمشروع هذه المدونة، التي قد يشكل مستقبلا معاهدة متعددة الأطراف أو إعلانا دوليا يفرض واقعا جديدا على المجتمع الدولي، حيث تنص قواعده على احترام الشركات ومعاملتها على المساواة بينها وبين الشركات الوطنية، وإلى إقامة وتعزيز التعاون معها، الأمر الذي يظهر تلك الشركات كأحد أشخاص القانون الدولي.[2]

وكما سبق وأن ذكرنا فإن الشركات يحظر عليها التدخل في الشؤون الداخلية للدول والعلاقات الحكومية الدولية، وهذا ما أكد عليه مشروع المدونة إضافة إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية وعدم انتهاكها بأي طريقة كانت. وهي التزامات تتشابه فيها مع ما تتمتع به الدول في هذا المجال. إلى أن هناك التزامات أخرى يجب عليه تطبيقها كاحترامها للتقاليد الثقافية

[1] _ عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق، ص276.

[2] _ المرجع نفسه، ص275.

ولاجتماعية للبلدان التي تعمل على أرضيها والتقيد بأهداف وأولويات التنمية التي تحرص عليها البلدان المضيفة.[1]

إضافة إلى ذلك فقد نظمت قواعد السلوك المقترحة النواحي الاقتصادية والمالية للشركات متعددة الجنسيات، حيث قامت بتقنين مسائل الملكية وميزان المدفوعات والتحويل والضرائب والمنافسة، وكذا الممارسات التجارية التقليدية وغير ذلك من المسائل المتعلقة بأي كيان قانوني دولي، وقد قامت كذلك بتدوين مواضيع أخرى كنقل التكنولوجيا والعمل والتشغيل، وحماية المستهلك وحماية البيئة.[2]

وأما فيما يخص المناقشات التي دارت في إطار إعداد مشروع المدونة، تغلبت فيها أراء البلدان المتقدمة ووجهات نظرهم ذات الاقتصاد السوقي التي تدعو إلى معاملة الشركات المتعددة الجنسيات وفقا للقانون الدولي العام، بهدف تأكيد أن تلك الشركات هي من أشخاص القانون الدولي فهي بذلك تخضع لقوانينه.[3]

وإذ انطلقنا من كون أن الشخصية الدولية، تكون بوجود كيان يتمتع بحقوق وواجبات دولية، وجملة أهداف ووظائف يقوم بها على الصعيد الدولي، وهذا ما أقرت به محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في 11أفريل1949، فإن هذه الشركات تتأكد لها هذه الشخصية اليوم، وإن لم يعترف لها بذلك رسميا بعد، ونتيجة لوضع هذه الشركات بالنسبة للقانون الدولي العام، فإنها تعتبر كطرف ثانوي في المجتمع الدولي المعاصر، إلا أن الاعتراف بشخصيتها الدولية، ودمجها في المجتمع الدولي وإن لم يحسم أمره بعد، فإن تصميم الحكومات الغربية في هذا الصدد، والممارسة الاقتصادية والسياسية النشيطة عبر الحدود لهذه الشركات، سيتغيران من

[1] _ عمر سعد الله، أحمد بن ناصر، المرجع السابق،ص275.

[2] _ المرجع نفسه، ص275.

[3] _ المرجع نفسه، ص276.

المفاهيم والآراء فيما يتعلق بالاتجاه الذي يترتب على الدول أن تسلكه تجاه مركز هذه الشركات.[1]

الفرع الثاني: النظام القانوني.

يخضع تنظيم الشركات المتعددة الجنسيات إلى قواعد وطنية تتعلق بالدولة الواحدة وقواعد دولية.

أولا:القواعد الوطنية.

لم تكن دول العالم متشابهة في تعاملها مع هذه الشركات ففي البدء وضعت الدول عراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تشكل خطرا على الاقتصاد وتهدد الثروات الوطنية.[2]

ولذلك سنت التشريعات التي تحد من الاستثمارات المباشرة ما لم تكن مقرونة بحيازة المعرفة التقنية كاليابان، كما لم تسمح الدول الاشتراكية سابقا للشركات المتعددة الجنسيات بممارسة أي نشاط على أرضيها إلا باتفاقية خاصة معها، لكن التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي دفعت لتغير الموقف القانوني تجاه هذه الشركات فقد سمحت دول العالم الثالث لهذه الشركات بحرية الاستثمار على أرضيها سواء بصورة نسبية أو مطلقة.[3]

إن القوانين الوطنية التي تناولت عمل هذه الشركات تطرقت إلى مسائل كجنسية الشركات وخضوعها للازدواج الضريبي أم لا، وقوانين العمل النافذة وقوانين المحاسبة ومراقبة الشركات، والقضاء المتخصص بحل المنازعات التي تكون إحدى أطرافها الشركة المتعددة الجنسيات أو أحد فروعها، إضافة إلى مسائل تنفيذ القرارات القضائية وقوانين الاستثمار والمنافسة الحرة، وغالبا ما تسعى الدول للحد من نشاط هذه الشركات من خلال تحديد نسبة المال الأجنبي

[1] _ أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق ، ص277.

[2] _ أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص120.

[3] _ المرجع نفسه، ص 120.

والأفراد الأجانب في المشروع المحلي وإلغاء الاستثمارات في القطاعات الحيوية وتنمية القطاعات الوطنية وتبني برامج مراقبة الشركات ووضع شروط الاستثمار وتحويل الأموال إلى الخارج.[1]

ثانيا: القواعد الدولية.

قامت بعض المنظمات الإقليمية والدولية بتحديد قواعد قانونية لسلوك الشركات المتعددة الجنسيات مثلما قامت به الدول اللاتينية في عهد الأنديين والمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة(OCDE)، واتخذت هذه القواعد في بعض الحالات صورة توصيات دولية كإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولي، ومجموعة القواعد والمبادئ الخاصة بالممارسات التجارية التقيدية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.[2]

ويمكن القول إنه لو يتم التوصل إلى صيغة دولية في مشروع التقنين لتنظيم نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات وكانت غير ملزمة، وأقصد هنا مدونة سلوك الأمم المتحدة الخاصة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات، إلا أنها سوف تكون الأساس لعمل لاحق أكثر قوة وإلزاما، ذلك إن المفاهيم الجديدة يصعب تقبلها بسهولة وتمتعها بالصفة الإلزامية لاسيما أنها تمس المجال الحيوي لكل دولة.[3]

رغم ذلك فإن الأمل في وجود تنظيم دولي خاص بالشركات متعددة الجنسيات يتمتع بالقوة الإلزامية لا يزال قائما، إما من خلال إعادة النظر في مدونات السلوك الموجودة وإضعاف الصفة الإلزامية عليها، ولاسيما مدونة سلوك الأمم المتحدة باعتبارها مجموعة من القواعد شاملة

---

[1] _ أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص121.

[2] _ المرجع نفسه، ص121.

[3] _ المرجع نفسه، ص121.

لجميع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات ودولية وعلانية من خلال الدول المشاركة في وضعها وهذا ما تأمله الدول النامية. [1]

أو على الأقل انتظار ارتقاء هذه القواعد القانونية الواردة في مدونة السلوك السالفة الذكر إلى مستوى القانون الدولي من خلال تطورها من قواعد غير ملزمة إلى قواعد قانونية عرفية أو اتفاقيات دولية، كما يبقى الأمل موجودا بالاتفاقات المتعددة الأطراف الخاصة بالاستثمارات التي بدأت المفاوضات بشأنها عام 1997. [2]

الفرع الثالث_ نتائج اكتساب الشركة متعددة الجنسية للشخصية القانونية:

يترتب على إضفاء نوع من الشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسية، تمتعها بمركز قانوني دولييكن لها بمقتضاه ممارسة بعض الحقوق وتترتب عليها بعض الالتزامات، فالشركات متعددة الجنسية تتمتع بالشخصية الدولية بالقدر الذي يسمح لها بممارسة أنشطتها من جهة وفرض الرقابة عليها من جهة أخرى، وهذا يترتب عليه جملة نتائج منها: [3]

أولا_ استقلال الذمة المالية:

تعد الذمة المالية في تعريف شائع لها هي مجموع ما للشخص من حقوق وما عليه من التزامات مالية في الحال والاستقبال.ويترتب على تمتع الشركة المتعددة الجنسية بالشخصية المعنوية تمتعها بذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء. وتتألف هذه الذمة من مجموع الحصص التي يقدمها كل شريك من الشركاء لتكوين رأسمال الشركة.[4]

وتعد هذه النتيجة في الواقع من أهم نتائج الاعتراف للشركة المتعددة الجنسية بالشخصية القانونية وأكثرها إثارة للمشاكل والمنازعات. ذلك أنه إذا لم تكن هناك أية مشكلة بخصوص

---

[1] _ أحمد بن عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق ، ص121.

[2] _ المرجع نفسه، ص121.

[3] _ طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص162.

[4] _ المرجع نفسه، ص162.

تمتع الشركة الأم بذمة مالية مستقلة فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لتمتع الشركة الوليدة بتلك الذمة.[1]

صحيح أن الوضع القانوني الظاهر الذي يعترف للشركة الوليدة بشخصية معنوية مستقلة يفضي كنتيجة لذلك إلى تمتعها بذمة مالية مستقلة، بيد أن واقع الحال ليس كذلك. إذ أن علاقة السيطرة تخول الشركة الأم حق التدخل في القرارات المالية الصادرة عن الشركة الوليدة، وكثيرا ما تؤدي ممارسة السيطرة إلى اختلاط الذمم المالية بين الشركة الوليدة والشركة الأم.[2]

ذلك أن الهدف الذي ترمي إليه الشركة الأم من السيطرة على الشركات الوليدة المنتشرة في كافة أنحاء العالم هو الالتزام بالخطة الاقتصادية الموحدة التي تضعها، والتي تهدف في نهاية الأمر إلى زيادة أرباح الشركة الأم المسيطرة دونما اعتبار للمصالح الذاتية للشركات الوليدة أو لمصالح الدول المضيفة التي تعمل فيها. و يعتمد نجاح تلك الخطة الاقتصادية في نهاية الأمر على ما تمارسه الشركة الأم من السيطرة على الذمم المالية للشركات الوليدة. حيث تستطيع الشركة الأم بمحض إرادتها ووفقا لما تقتضيه مصلحتها الذاتية أن تنقل الأرباح التي تحققها إحدى الشركات الوليدة إلى شركة وليدة أخرى، أو أن تستخدم بعض الأصول المملوكة لإحدى وليداتها لتمويل نشاط شركة وليدة أخرى. و يتم ذلك عن طريق التحكم في أسعار السلع الوسيطة والخدمات التي تتبادلها الشركات الوليدة داخل المجموعة الواحدة، أو من خلال العقود التي تبرمها الشركات الوليدة فيما بينها، أو بينها وبين الشركة الأم مثل عقود نقل التكنولوجيا وعقود القرض...الخ.[3]

ولا يقتصر الأمر على نقل الأرباح أو غيرها من الأصول المالية بل يمتد إلى العديد من القرارات الأخرى التي تصدرها الشركة الأم بشأن نشاط وليداتها تحقيقا لأهدافها الاقتصادية

---

[1] _ طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص162.

[2] _ المرجع نفسه، ص163.

[3] _ دريد محمود علي، المرجع السابق، ص135.

الموحدة. كإغلاق إحدى المنشآت التابعة لشركة وليدة محددة، أو تخفيض إنتاجها تشجيعا للإنتاج في شركة وليدة أخرى تمارس نفس العملية الإنتاجية في دولة معينة.[1]

إن هذا الواقع يشكل دون شك تناقضا أكيدا مع القول باستقلال الذمة المالية للشركة الوليدة. فالذمة المالية لا تكون مستقلة إذ كانت السيطرة التي تمارسها الشركة الأم من شأنها أن تؤدي إلى اختلاط ذمتها المالية بذمم وليداتها. [2]

ثانيا_ الأهلية القانونية:

تتمتع الشركة المتعددة الجنسية وكأية شركة تجارية أخرى بالأهلية القانونية في حدود الغرض الذي أنشئت من اجله الذي يحدده عقد إنشائها ونظامها الأساسي. و تنص الفقرة4 من المادة 48 من القانون المدني العراقي في هذا الصدد على انه:(لكل شخص معنوي أهلية الأداء وذلك في الحدود التي تبينها عقد إنشائه والتي يفرضها القانون). وفي ذات الاتجاه تقرر المادة 53 من القانون المدني الليبي في فقرته 2 (بأن للشخص المعنوي أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه أو التي يقررها القانون). [3]

وتعني أهلية الشركة المتعددة الجنسية صلاحيتها بوصفها شخصا قانونيا لأن تباشر في الحياة القانونية ذات الدور الذي يمارسه الكائن القانوني الفرد مع شيء من التحديد،فتلزم وتلتزم وتكتسب حقوق وتتحمل بالالتزامات إلا ما كان منها ملازما للشخص الطبيعي كتلك الناشئة عن روابط الأحوال الشخصية.[4]

وتتميز أهلية الشركة كشخص قانوني عن أهلية الشخص الطبيعي بأنها تتسم بالدوام دون أن تكون مهددة بعارض ينال منها أو يعصف بها، مما يمكن الفرد من أن يتخطى بطموحه

---

[1] _ دريد محمد علي، المرجع السابق، ص135.

[2] _ المرجع السابق، ص135.

[3] _ المرجع نفسه، ص135.

[4] _ المرجع نفسه، ص135.

الاقتصادي حياته المحدودة ويشكل ذلك ميزة هامة للمشروعات الضخمة التي تحتاج لمدةطويلة نسبيا لتؤتي ثمارها. على أن الشخص المعنوي لا يستطيع التعبير عن إرادته مقارنة بالشخص الطبيعي، ويتطلب ذلك ضرورة قيام أشخاص طبيعيين بتمثيل الشركة وإدارتها.[1]

وللشركة المتعددة الجنسية أهلية قانونية، تجعلها قادرة على اكتساب الحقوق حيث يثبت لها الحق في تحريك دعوى المسؤولية الدولية إذا ما أضر أحد أشخاص القانون الدولي العام بها أو حاول عرقلة عملها وكما لها الحق في عقد اتفاقيات دولية في الحدود اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة من منحها الشخصية القانونية، وكما يمكنها التعاقد بينها وبين الدول أو المنظمات الدولية الأخرى .....الخ.[2]وكما يجب أن تتحمل التزامات، وإبرام التصرفات القانونية أيا كان نوعها بشرط أن لا تتجاوز حدود الغرض الذي أنشئت من أجله وتطبق عليها كافة القواعد التي تطبق على الشركات التجارية عموما.[3]

ثالثا_ الاستقلالية عن باقي الشركاء:

يترتب على اكتساب الشركة متعددة الجنسية للشخصية المعنوية أن يصبح لها وجود قانوني متميز عن وجود نشاط المساهمين فيها، وتخضع بالتالي للأحكام القانونية الخاصة بها والتي قد تختلف تماما عن الأحكام التي يخضع لها المساهمون، في الشركة المتعددة الجنسية صفة التاجر وتخضع للالتزامات المقررة على اكتساب هذه الصفة، بينما يظل المساهمون كمساهمين فقط دون أن تكسبهم مساهمتهم في الشركة تلك الصفة .[4]

على أن إبراز هذا الكيان القانوني المميز للشركة المتعددة الجنسية يقتضي الإقرار لها بما يشبه الحالة المدنية للشخص الطبيعي، فلكل شركة اسم يمثلها ويميزها عن غيرها ويكون

---

[1] _ دريد محمد علي، المرجع السابق، ص 135،136.

[2] _ طلعت جياد لجي الحديدي، المرجع السابق، ص163.

[3] _ دريد محمود علي، المرجع السابق، ص 136.

[4] _ المرجع نفسه، ص136.

العلامة الخارجية لشخصيتها، ومن خلاله يخاطبها الغير والعكس صحيح وذلك بطرف ممثليها، وتنظم القوانين التجارية لأحكام الخاصة بتكوين الاسم التجاري وتضع كافة القواعد الكفيلة بحمايته، وكما تجبر الشركات على الخضوع له. ويكون اسم الشركة الوليدة تابعة للشركة الأم إضافة لاسم الدولة المضيفة.[1]

رابعا_ جنسية الشركة متعددة الجنسية:

الجنسية عموما هي رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة تنسب وترد كل فرد للدولة التي تنتمي إليها وتنشأ عنها حقوق وواجبات مقابلة ويذهب العديد من الفقهاء إلى إنكار تمتع الشخص القانوني بجنسية على غرار الشخص الطبيعي، ولا يرون في الجنسية المقررة للشخص المعنوي، إلا صدى للمحاولات الفقهية غير الموفقة لاصطناع تشابه وتماثل تام بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، فالجنسية تبنى على ما يقوم بين الأفراد ووطنهم من روابط عاطفية ونفسية مختلفة، وليس لمثل هذه الروابط وجود بالنسبة للشخص المعنوي ، ويضيف الرأي المتقدم أن ما يصل بين الشخص المعنوي والدولة هو مجرد تبعية سياسية تبرر إخضاعه لقانونها وشموله بحمايتها الدبلوماسية.[2]

و مع ذلك فقد جرى العمل على استعمال مصطلح الجنسية في مجال الشركات لدلالة على الارتباط القانوني للشركة بدولة معينة، وليس بمعنى الانتماء بمفهومه الضيق بالنسبة للشخص الطبيعي لدولة معينة.[3]

و إذا كانت الشركة كشخص معنوي تكتسب الجنسية فإن الفقه والقضاء وكذلك التشريع لم يتفقوا على معيار واحد لتحديد هذه الجنسية. إذ يذهب بعض الفقه إلى أن الشركة تكتسب جنسية الدولة التي تتأسس فيها، أو جنسية الدولة المركز الرئيسي للاستغلال.

---

[1] _ دريد محمود علي، المرجع السابق، ص136، 137.

[2] _ المرجع نفسه، ص137.

[3] _ المرجع نفسه، ص139.

بينما يرى اتجاه أخر أن الشركة يجب أن تكتسب جنسية المساهمين أو الشركاء، أو جنسية غالبية الأموال المستثمرة.[1]

ويذهب فريق ثالث إلى أن جنسية الشركة تتحدد بجنسية الدولة التي يوجد فيها مركز الإدارة الرئيسي والفعلي، وهذا هو الرأي الراجح. و المقصود بمركز الإدارة الرئيسي للشركة المركز الفعلي الحقيقي الذي توجد فيه مكاتب الشركة الإدارية وتعقد فيها اجتماعات هيئاتها الرئيسية كمجلس الإدارة والجمعية العامة وتصدر منه الأوامر والتوجيهات. [2]

المطلب الثالث: أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتطورها.

تعددت أسباب وجود الشركات المتعددة الجنسيات على مر الأزمنة وشهدت عدة تطورات، لكن يبقى هدفها هو تحقيق أعلى درجة من الربح وبأقل تكاليف وغزو العالم وفرض سيطرتها.[3]

ومن خلال هذا المطلب سنتناول أسباب ظهور الشركات في الفرع الأول، ومراحل تطورها في فرع ثاني.

---

[1] _ دريد محمد علي، المرجع السابق، ص140.

[2] _ المرجع نفسه، ص 140.

[3] _ مبروك غضبان، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، الجزء الثاني، دار المطبوعات الجماعية، ماي1994، ص593.

الفرع الأول: أسباب ظهور الشركات المتعددة الجنسيات.

ظهرت عدت اتجاهات تفسر أسباب ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، فالاتجاه الأول يرجعها إلى الظروف الاقتصادية، والاتجاه الثاني إلى التطور الهيكلي الاقتصادي للدول الرأسمالية المختلفة، والاتجاه الثالث يرجعها إلى مظاهر عالمية الشركات المتعددة الجنسيات.

أولا_ الاتجاه الأول:

يرجع هذا الاتجاه دوافع ظهور وانتشار هذه الشركات خارج أوطانها إلى الظروف الاقتصادية الدولية مثل ارتفاع نفقات النقل، ووجود الحواجز الجمركية[1]، سببان رئيسيان لظهور الاستثمار المباشر للشركات لما ينتج عنها زيادة نفقة السلع المصدرة وبالتالي زيادة أسعارها في الأسواق الداخلية الأجنبية مما يشكل عائق في منافسة المتوجات والسلع البديلة داخل هذه الأسواق[2]، والبعض الأخر يرجع هذا الانتشار والنمو إلى السياسات الضريبية واختلاف الأوضاع النقدية من حيث مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار الدولي التي تعاني باستمرار من انخفاض عملاتها بسبب التضخم، وحيث يكون سعر الفائدة على النقود منخفضا وهذا ما يخدم مصالحها ويحقق لها نتائج مربحة[3].

لكن هذا الاتجاه تعرض لانتقادات عديدة على أساس أن العديد من الشركات تنشئ فروع إنتاجية لها في الدول الخارجية من أجل خدمة أسواقها سواء كانت دول مستضيفة أو الدولة الأم بالدرجة الأولى، وليس لخدمة الاقتصاد المحلي[4].

وفي ما يخص الاعتبارات الضريبية والنقدية ما هي إلا عوامل ظرفية ومؤقتة ولا يمكن أن تبني سياستها وإستراتجيتها عليها بحكم أنها قد تتغير[1].

---

[1] _ مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، المرجع السابق، 239.

[2] _ مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص594.

[3] _ مبروك غضبان، المدخل إلى العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص240.

[4] _ مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص 594.

ثانيا_ الاتجاه الثاني.

ويرجع هذا الاتجاه انتشار الشركات متعددة الجنسيات إلى التطور الهيكلي الاقتصادي للدول الرأسمالية المختلفة، من خلال زيادة الاحتكار الرأسمالي دفع بالشركات متعددة الجنسيات الأمريكية مثلا باستغلال الفائض الاقتصادي المتراكم لديها و تحويله إلى الخارج، [2] عن طريق استثماره مما يخدم مصالحها و يحقق لها أرباح، أي أنها تكون هذه السلع متمركزة في البلدان المتقدمة، ولكن مع تحويلها لسوق الخارجي فإنها تؤدي دورة حياة جديدة للمنتج حسب التصنيف السابق على الصعيد الدولي، وبالتالي يكتسب المنتج صفة تعدد الجنسيات[3].

ولكن هذا الاتجاه انتقد واعتبر ناقصا لأنه لا يكفي لتفسير ظاهرة عالمية الإنتاج حيث يوجد هناك طرق ووسائل أخرى تمكن الشركات من التخلص من فائض إنتاجها وتعويض عجزها[4].

ثالثا _ الاتجاه الثالث:

و يرجع هذا الاتجاه مظاهر عالمية الشركات المتعددة الجنسيات إلى عاملين أساسين هما:

_ انخفاض معدل الربح في الدول الرأسمالية المتطورة.

_ تباين و اختلاف معدلات الأجور على المستوى العالمي ويؤكد مارسيل ميرل هذا الاتجاه ويعتبر بأن الشركات متعددة الجنسيات تهدف إلى الاستفادة من المزايا التي تتيحها لها

---

[1] _ مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية ، المرجع السابق، ص240.

[2] _ مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص594.

[3] _ شريفة جعدي، د. محمد الخطيب نمر، د. محمد بركة، مقال بعنوان أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري في خلال الفترة (2006_2012) ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد01\ دسمبر2014، ص 06.

[4] _ مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 240.

عملية التوطن في أي مكان في العالم،[1]حيث عملت الشركات متعددة الجنسيات منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات بالاستحواذ والسيطرة على المواد الأولية السطحية والباطنية حيث عرف هذا القطاع تركيزا متسارعا، أدى إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لصالح الشركات[2].

_ الوصول المباشر إلى سوق المستهلكين والنظم الضريبية الجمركية، ومستوى الأجور، وكذا مقاومة المنافسة الأجنبية بأسلحة متكافئة والهروب من المقاييس التقنية المتشددة كمقياس حماية البيئة وتلوثها.[3]

الفرع الثاني: تطور الشركات متعددة الجنسيات.

في هذا الصدد سنعرض التطور الذي شهدته الشركات متعددة الجنسيات من خلال وجهة نظر تاريخية والتي قسمت على أربعة مراحل وهي الفترة البنكية، الفترة الاستعمارية، والفترة مابين الحربين العالميتين، وفترة عصر الإنتاج الدولي. و أخرى أرجعت تطورها لتعدد جنسية الأنشطة، والتي قسمت بدورها غلى سبع مراحل اختلفت كل مرحلة على أخرى من حيث أهميتها وأهدافها المسطرة من قبل الشركات. [4]

[1] _ مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص 595.

[2] _ شريفة جعدي وآخرون، المرجع السابق، ص6.

[3] _ مبروك غضبان، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص595.

[4] _ عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، 2007، ص62.

أولا: تطور الشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظر تاريخية.

اختلف الكتاب فيما بينهم بشأن تحديد تاريخ بداية ظهور هذه الشركات، ولكن الأغلبية اتفقوا على أنها ظهرت منذ زمن بعيد، وعلى اقل تقدير ظهرت منذ القرن السابع عشر، ويمكن تلخيص مراحل تطورها فيما يلي:

المرحلة الأولى: الفترة البنكية .

تمتد هذه الفترة منذ العصور الوسطى حتى منتصف القرن الثامن عشر، مرورا عصر النهضة وعصر الرواد العظام مثل (المدش) في البداية و(روتشلد) في النهاية.[1] والتي كانت فروعها موزعة بين النمسا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والتي عرفت بدعمها لبعض الأنظمة الحاكمة الأوروبية ضد بعضها البعض خاصة ضد التوسع النابليوني والهيمنة الفرنسية.[2]

ولقد تطور بشكل متوازي مع التجارة هيكل مؤسسات التمويل الدولي الأولى والمتمركزة في إيطاليا، فلقد تم تكوين ثلاثة من المجموعات المالية الإيطالية القوية وهي the Peruzzi، the Medici،والتي كانت تمتلك وكالات في روما، ليون، براغ، باريس، لندن، ومراكز أخرى في أوربا، ولم تكن هذه الوكالات مجرد مراسلين ماليين، بل يمكن اعتبارها مثل الفروع البنوك الحالية، من حيث أنها تتلقى الودائع ، وضمان القروض والعمليات البنكية الأخرى.[3]

المرحلة الثانية: المرحلة الاستعمارية.

تبدأ هذه المرحلة بظهور ما سمى بالمشروع الاستعماري، وهي مشروعات حظيت بالتأييد من الحكومة التي تتبعها حيث كانت تحصل على حقوق وامتيازات لا يحصل عليها غيرها وكانت مشاريعها لا تقتصر على المتاجرة فقط مع المستعمرات بل تعدا إلى ممارسة السياسة

[1] – عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص 62.

[2] – محمود خلف، المرجع السابق، ص 263.

[3] – عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص62، 63.

في الدول والأقاليم المستعمرة كالشركات الهند الشرقية و والهولندية والفرنسية والإنجليزية وشركة خليج هدسون وشركة كوفيا البرتغالية[1].

إلى أن هذه الشركات التجارية قامت باستغلال المستعمرات لإمداد الدولة الأم بالمواد الخام، ولذلك اعتبرت المستعمرات ملحقا اقتصاديا للدولة الأم،وكما كانت تعتبر كمصدر لتمويل الدول الاستعمارية، إلى أنها كانت خاضعة لنفوذ الحكومة الوطنية في وطنها الأم وتحقيق أغراضها وتحصيل أرباح تعود لصالحها.[2]

المرحلة الثالثة: فترة مابين الحربين العالمتين.

استغلت بعض الشركات ظروف الحرب وقامت بتوسيع مصالحها الدولية، وبالذات تلك الشركات التي تعمل في الصناعات ذات التكنولوجية الحديثة، وإنتاج السلع التي عليها طلب استهلاكي كبير، كشركة جنرال موتورز، شركة فورد، شركة هوفر، إلى أن هذا الاستقرار لم يدم حيث كانت فترة الحرب العالمية الأولى أدت إلى تراجع تدفق رأس المال بين الدول، وتراجع حجم نشاط الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الثلاثينيات وذلك بسبب أزمة الكساد الكبير إلى جانب ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية، حيث قامت بعض الشركات ببيع جزء من ممتلكاتها وفروعها في الخارج فا انجلترا مثلا قامت بتصفية 15% من استثماراتها في الخارج خلال هذه الفترة.[3]

المرحلة الرابعة: عصر الإنتاج الدولي.

حيث سجلت الشركات متعددة الجنسيات أكبر انتشار لها منذ نشأتها ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لعدة أسباب منه تأسيس النظام الاقتصادي الدولي المعاصر والذي وضع قواعده مؤتمر بروتون وودز عام 1946، و أبرمت الاتفاقية العامة للتعريفة

[1] – محمد خلف، المرجع السابق، 264.

[2] – عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص65.

[3] – المرجع نفسه، ص68.

والتجارة (GATT) عام 1947 والتي تنص على تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة وعدم اللجوء إلى القيود الكمية والإدارية بين الأعضاء.[1]

وفي ظل هذه الظروف، كان المناخ الاستثماري الخارجي للشركات العالمية في النموذجية، وكانت فرصة من أجل التوسع على مستوى العالم، حتى أصبحت اليوم من أهم القوى المسيطرة على الاقتصاد العالمي(تجارة،إنتاجا،وتمويلا).[2]

ثانيا: تطور الشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات.

يمكن تتبع تطور الشركات متعددة الجنسيات، من خلال تتبع تطور تحرك رأس المال المباشر من الدول الأم إلى الدول المضيفة، حتى وصل إلى مرحلة التعدد في الجنسية. أو عن طريق تتبع التطور في حجم الاستثمار المباشر، والتطور في عدد الفروع الأجنبية التابعة لهذه الشركات. ولقد حاول كتاب كثيرون أن يصفوا المراحل التي تمر بها الشركات متعددة الجنسيات وهي في سبيلها للخروج إلى العمل في أكثر من دولة، ومن هؤلاء phatak الذي أعطى التصور التالي للمراحل:

المرحلة الأولى: تبدأ الشركة بتصدير منتجاتها إلى الخارج من خلال وسطاء تسويق في الدولة الأم سواء كانوا تجار تصدير، وكلاء دوليين تجار الجملة ويكون مركزهم الدولة الأم.[3]

المرحلة الثانية: بعد زيادة المبيعات في الخارج تبدأ الشركة في البيع المباشر للمستورد أو المشتري في السوق الخارجي، عندئذ تقوم بإنشاء إدارة الصادرات في الدولة الأم للتعامل مع الصادرات.[4]

---

[1] _ عبد العزيز النجار، المرجع السابق، ص68.

[2] _ المرجع نفسه ص68.

[3] _ المرجع نفسه، ص68.

[4] _ المرجع نفسه، ص 68.

المرحلة الثالثة: تقوم الشركة بإنشاء فروع للبيع في الخارج ليتولى أعمال البيع والترويج في سوق خارجي محدود. ويكون مدير البيع مسؤول أمام المركز الرئيسي، وتكون المبيعات أساسا للوسطاء في السوق الأجنبي.[1]

المرحلة الرابعة: إنشاء شركة تابعة للبيع الخارجي. والتي تشبه في عماليتها فرع البيع الخارجي السابق، والفرق بينهما هو أن الشركة التابعة مندمجة وموجودة ومقيمة في الدول الأجنبية ، ولهذا فهي تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال عن فروع البيع.[2]

المرحلة الخامسة: تقرر الشركة أن تقوم بإنتاج المنتج في السوق الخارجي من خلال عقد تصنيع أو عمليات تجميع أو كلاهما.[3]

المرحلة السادسة: تقيم الشركة تسهيلات إنتاجية في السوق الخارجي من خلال عقد تصنيع أو عمليات تجميع أو كلاهما.

المرحلة السابعة: عندما تصبح العمليات الخارجية ذات أهمية بالغة بالنسبة للشركة، ومتعددة في أكثر من دولة، فإن الشركة تضع لها إستراتجية واحدة هدفها تعظيم ربح الشركة الأم على المستوى العالمي، ويصبح اتخاذ القرارات الإستراتجية يتم بشكل مركزي[4].

---

[1] _ عبد العزيز النجار، المرجع السابق ، ص 69.

[2] _ المرجع نفسه، ص70.

[3] _ المرجع نفسه، ص 70.

[4] – المرجع نفسه، ص 70.

المبحث الثاني: أشكال وخصائص الشركات متعددة الجنسيات.

من خلال هذا المبحث سنبين أشكال الشركات متعددة الجنسيات وكما سنعرض أهم السمات التي تتمتع بها هذه الشركات وذلك من خلال مطلبين المطلب الأول سيتضمن أشكال الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تكويناها والمطلب الثاني سيخصص لخصائص الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: أشكال الشركات المتعددة الجنسيات وأساليب تكوينها.

تتنوع الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة وكما تتوحد أساليب تكوينها ومن خلال هذا المطلب سنبين أشكال الشركات في فرع أول وأساليب تكوينها في فرع ثاني.

الفرع الأول: أشكال الشركات المتعددة الجنسيات.

تتواجد الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة في ثلاث أشكال وهي:شركة أفقية التواجد والنوع الثاني رأسية التواجد، والنوع الثالث هو شركة تجمع مابين الاثنين.

أولا_ شركات أفقية التواجد:

وهي نوع من الشركات تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات بشكل متكامل، مثل شركة ماكدونلدز.[1]

ثانيا_ شركات رأسية التواجد:

بمعنى أنها تقوم بإنتاج عنصرا ومدخل إنتاجي وحيد لاستخدامه فرع آخر للشركة في مكان أخر في العالم، مثل شركة أدي داس (adidas).[2]

ثالثا_ شركات تجمع مابين الاثنين:

---

[1] محمد نبيل الشيمي، مقال بعنوان الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية منافع ومأخذ، المركز الديمقراطي العربي ،الحوار المتمدن.30\03\2010، 14:32.(www.m.ahewar.org //http) يوم الاطلاع: 20\12\2016. 23:30.

[2] _ المرجع نفسه.

وتكوم قائمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بشكل كامل أو بشكل جزئي أي أنها تجمع بين النوعين مثل شركة ميكروسوفت[1]

وفي هذا الإطار أيضا يبرز تصنيف آخر للشركات المتعددة الجنسيات يرتكز بشكل أساسي على ثلاثة محاور رئيسية هي درجة التكامل، وطبيعة النشاط ونوعية التكنولوجيا المنقولة، فضمن المحاور الأول تكون الشركات متعددة الجنسيات متكاملة راسيا(Vertical intégration) ويكون المستوى التكنولوجي مرتفع جدا وينحصر نشاطها في الصناعات الإستخراجية والصناعية. أما المحور الثاني فيشمل الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة راسيا(horizontal intégration) بحيث يكون المستوى التكنولوجي فيها مرتفع ولكنه أقل حساسية من الناحية السياسية مقارنة بالصناعات الإستخراجية كالبترول مثلا، وأقل عرضة لتأميم من قبل الدول المضيفة. وتشمل تلك الصناعات المشروبات الغازية، المنظفات، الأغذية وغيرها.[2]

وينطوي المحور الثالث على الشركات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقادمة إلى الدول المضيفة النامية وذلك عن طريق الاستثمار المباشر وهنا تقوم الشركات بإنشاء فروع إنتاجية جديدة لإنتاج أحدى السلع التي تدهور الطلب عليها في الوطن الأم لأسباب ترجع إلى التقدم التكنولوجي أو تشبع السوق المحلية أو ظهور سلع بديلة لها في السوق المحلية.[3]

[1] _ محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق.

[2] _ عيسى محمد غزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر_ تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،السنة الثالثة، 2004، ص13.

[3] _ المرجع نفسه، ص13.

الفرع الثاني: أساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات.

يوجد عدة أساليب قانونية لتكوين الشركات المتعددة الجنسيات وتتمثل في:

أولا_ الاندماج الدولي للشركات:

الاندماج الدولي بالمعنى القانوني هو إتحاد شركة أو أكثر في شركة أخرى أو اتحاد شركتين إليها ذمة الشركات التي اندمجت ونلاحظ أن الاندماج هو الأكثر شيوعا في العالم الرأسمالي نظرا لارتفاع تكاليف عملية الاندماج بطريقة المزج، حيث تقتضي هذه الطريقة إحلال كافة الشركات التي يتم دمجها وتكوين شركة جديدة بكل ما تفرضه هذه العمليات من نفقات باهظة.[1]

و الاندماج المقصود في حياة الشركات المتعددة الجنسيات هو الاندماج الدولي الذي يتم بين شركتين مختلفتي الجنسية ويمكن أن يقع الاندماج بين إحدى الشركات الوليدة الداخلة في مجموعة متعددة القوميات والتي تعمل في بلد ما تتمتع بجنسية وبين إحدى الشركات الوطنية في نفس هذا البلد، والواقع أن الاندماج الداخلي هو أحد الأدوات القانونية التي تستخدمها الشركات المتعددة القوميات للقضاء على منافسيها في الدول المضيفة ولأحكام سيطرتها على السوق الداخلي في هذه الدول المضيفة.[2]

وتعد عملية الاندماج الدولي نادرة للغاية على الصعيد العملي إذا أنها تصطدم بالعديد من الصعوبات القانونية التي تعيق إتمامها بل وتكاد تكون شبه مستحيلة، وترجع هذه الصعوبات إلى عدم وجود قواعد موحدة تحكم عمليات الاندماج الدولي حتى في إطار التجمعات الدولية الإقليمية كمجموعة السوق الأوروبية المشتركة ويبد أنه من الضروري الرجوع إلى قواعد تنازع

[1] _ أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص125.

[2] _ المرجع نفسه،ص125، 126.

القوانين في القانون الدولي الخاص لتحديد النظام القانوني الذي يحكم عمليات الاندماج الدولي الأمر الذي يجعل هذا الأسلوب صعب الحدوث.[1]

ثانيا: تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي.

لا تثير تكوين شركات وليدة على المستوى الدولي أي صعوبة في تكوين شركة في هذا المجال لا يتطلب إلا توفير شرطين أساسين.

_ أن يكون للشركة الأم وفقا لأحكام قانونها الوطني الحق في تملك أسهم شركة أخرى.

_ أن يكون من الممكن وفقا لأحكام قانون الدولة المضيفة أن تتملك الشركة الوليدة بنسبة تسمح بالسيطرة عليها.[2]

وتكوين هذه المجموعات لا يتم في حرية كاملة دون أدنى قيود بل أن هناك قيودا هامة تحد من هذه الحرية والقيد الأول مرتبط بقضية تمويل الشركات الوليدة التابعة للشركات المتعددة القوميات فللحصول على رؤوس الأموال لتمويل أنشطتها الملتفة تستطيع الشركة الأم اللجوء إلى عدة طرق مثل اللجوء إلى السوق العالمي الداخلي في بلدها أو الاقتراض حيث أن الشركة الوليدة باعتبارها شركة وطنية في الدولة المضيفة وذلك على الرغم من خضوعها للسيطرة الأجنبية تستطيع الاقتراض من السوق المحلي لأنها تتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن في الدولة المضيفة، وبما أن مصطلح الدولة المضيفة تتعارض تماما مع مصالح الشركة الوليدة فينتج عن التنظيمات القانونية التي تضعها الدول المضيفة لاستثمارها رؤوس الأموال الأجنبية داخل أراضيها فقد تتعارض هذه القواعد مع السياسات المختلفة للشركات المتعددة القوميات يقوم على أساس الإنفراد بملكية أسهم شركاتها الوليدة على النطاق المالي.[3]

---

[1] _ أحمد عبد العزيز وآخرون ،المرجع السابق، ص127.

[2] _ المرجع نفسه، ص 127.

[3] _ المرجع نفسه، ص127.

وقد يثور النزاع أيضا بين الشركة المتعددة الجنسيات وبين ممثلي الأقلية في الشركات الوليدة فيما يتعلق بسياسة الشركة الأم الخاصة بتوزيع أسواق التصدير المختلفة بين شركتها الوليدة فقد تعمد الشركة الأم لأسباب إستراتجية خاصة بها إلى قصر الحق في التصدير إلى أسواق معينة على بعض شركتها الوليدة مما يؤدي إلى الأضرار بمصالح هذه الشركات من ثم المساهمين ومن ثم مصلحة الدول المضيفة.

لكل هذه الأسباب تتجنبها الشركات المتعددة الجنسيات بقدر الإمكان لدخول في مشروعات مشتركة مع الرأسماليين المحلين في الدول المضيفة مفضلة الإنفراد بملكية أسهم شركتها الوليدة.[1]

ثالثا: السيطرة على شركات قائمة.

قد تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على شركات أخرى قائمة بالفعل وتحويلها إلى شركات تابعة لها، ولعلى هذا الأسلوب قد يصبح ضروري في بعض الأحيان لو كان الأمر يتعلق بالحصول على مواد أو سلع تنتجها الشركة المراد السيطرة عليها، حيث تصبح السيطرة على مثل هذه الشركة أمرا حيويا ولازما لتحقيق التكامل الرأسي وهناك طريقتين لتحقيق هذا:

_ الاستيلاء عنوة بإرغام المساهمين المسيطرين على الشركة.

_ الاتفاق مع مجموعة المساهمين المسيطرة على نقل السيطرة لهم.[2]

[1] _ أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص127.

[2] _ المرجع نفسه، ص127.

المطلب الثاني: خصائص الشركات المتعددة الجنسيات.

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق العالمية وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية. تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتتحد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي ومن أهم هذه الخصائص نجد:[1]

أولا_ ضخامة الحجم: أي كبر حجم نشاطاتها في التجارة الدولية وخاصة ميادين صناعة السيارات والمعادن والمواد الكيميائية والبترولية مثل جنرال موتورز ،فورد، طويوطا، آكسون، موبيل أويل، رويال داتش، تكساسو....الخ.[2]

إذا تبلغ قيمة المبيعات السنوية لكل منها مئات الملايين من الدولارات، فاكبر أربع شركات دولية النشاط تتعدى مبيعات كل منها بليون دولار سنويا.[3]

كما نجد وول مارت تتخصص في بيع التجزئة ومقرها في الولايات المتحدة الأمريكية وإيراداتها السنوية 488 مليار دولار حسب عام 2015 من الولايات أيضا شركة اكسن موبيل المتخصصة في مجال النفط والغاز وبلغت إيراداتها في 2015 حوالي269 مليار دولار، وهناك رويال داتش شل الهولندية بإيرادات بلغت 265 مليار دولار، وأبل سامسونغ، أمازون ومايكروسوفت وآلفا بت و فودافون وغيرها الكثير.[4]

---

[1] _ مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، المرجع السابق، 241.

[2] _ المرجع نفسه، ص241.

[3] _ شريفة جعدي وآخرون ، المرجع السابق، ص16.

[4] _ مقال بعنوان ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسيات(http/ www.noonpost.content) 22\01\2017،09:40.

ثانيا_ تنوع الأنشطة: وهو ما يتسم به هذه الشركات وتقوم به سياساتها على إنتاج أكثر من منتج وخير مثال على ذلك شركة" ميتسوبيشي العالمية" فهي تملك شركة لإنتاج السيارات والأدوات الكهربائية والصناعات الثقيلة بخلاف الأنشطة المصرفية وهذا التنوع يساعد على التقليل من احتمالات الخسارة غلى أقصى حد وهذه تخطت النمط التقليدي الذي كان يركز على إنتاج سلعة رئيسية معينة إلى الكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى وعموما أن قيام الشركات متعددة الجنسية بتنويع أنشطتها يرجع إلى الرغبة الجامحة لهذه الشركات في السيطرة على التجارة الدولية والتي تضمن لها سيطرة متزايدة على الاقتصاد العالمي.[1]

وكما أوضحت دراسة قامت بها جامعة هارفارد الأمريكية أن الشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية تنتج في المتوسط 22 سلعة من أنواع مختلفة كشركة "جينرال موتورز" التي تنوع إنتاجها من قاطرات السكك الحديدية فحسب إلى إنتاج الثلاجات، والسيارات المختلفة الأغراض والأنواع ومن أجل تفادي أي خطر من أخطار الكساد الذي قد يلحق بإحدى الأنشطة الاقتصادية أمتد للنشاط الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة في وقت واحد.[2]

ثالثا_ الانتشار الجغرافي: من أهم ميزات التي تخص الشركات متعددة الجنسيات هي الانتشار الواسع خارج الدولة الأم ليشمل العديد من الأسواق الدولية والعالمية وتغطيتها حاجيات هته الأسواق عما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وامتلاكها فروع وشركات تابعة في إنحاء العالم وهذا ما أدى إلى انتشارها والتقدم التكنولوجي الهائل ولاسيما مجال المعلومات و الاتصالات وهذا التوسع ساعدها على رسم إستراتجيتها على المستوى العالمي ومن ثم تحديد الكمية والنوعية التي تحقق إنتاجا وأرباحا عالية.[3]

---

[1] _ محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق.

[2] _ غضبان مبروك، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص596.

[3] _ محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق.

وغالبا ما يكون هذا التوزيع في البلدان التي توفر تسهيلات للشركات المتعددة الجنسيات مثل الأرباح العالية والتشريعات المتساهلة والرقابة الحكومية الأقل والضرائب الأقل، الأيادي العاملة الأرخص، و الاستقرار السياسي الأعلى، فمثلا شركة(I.B.M) موجودة في أكثر من 90دولة. [1]و شركة (I.T.T) الأمريكية متواجدة في 40 دولة، وشركة فورد في30 دولة.[2]

رابعا_ التفوق التقني: فهذه الشركات تتميز بامتلاك تكنولوجيا متطورة ساعدها على توسيع وتدعيم مشاريع البحث والتنمية والذي أدى بها إلى إنفاق أموال طائلة من أجل تطوير تقنيات البحث وهذا ما تعتبره الشركات متعددة الجنسيات في حد ذاته نوع من أنواع الاستثمار.

خامسا_ التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتجية: يعتبر التخطيط الإستراتيجي أداة الإدارة الشركات متعددة الجنسيات وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه هته الشركات، وذلك بتوظيف الأشخاص الأكثر كفاءة من خلال اقتناص الفرص وعدم تفضيل مواطني دولة معينة.[3]وهذا عن طريق اختبارات تحدد المستويات العليا من أجل ضمان إدارة حسنة تخدم مصالح هذه الشركات وتوظيف كوادر قادرة على تحليل الأزمات وإيجاد الحلول لها في وقت قصير. كما توفر وسائل الاتصال الأكثر تطورا وتقدما كأجهزة الكمبيوتر، والفاكس وغيرها من الوسائل التي تضمن الاتصال السريع مع المركز الرئيسي وباقي الفروع.[4]

---

[1] _ غضبان مبروك، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص 596.

[2] _ محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق.

[3] _ المرجع نفسه.

[4] _ غضبان مبروك، المجتمع الدولي، المرجع السابق.ص597.

سادسا_ إقامة التحالفات الإستراتجية في الشركات المتعددة الجنسيات: تحاول هذه الشركات المحافظة على العلاقات والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية.[1]

ونشير إلى أن التحالفات الإستراتجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير.[2]

سابعا_ السيطرة على المشروعات الأجنبية من خلال المساهمة فيها: تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات عادة إلى المساهمة في رأس مال المشروعات المحلية أو الوطنية وذلك من أجل ضمان حماية أعلى والسيطرة عليها فيما بعد. وقد أكد الأستاذ ريمون فرنون أن الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية غالبا ما تدخل في استثمار يأخذ شكلا من الأشكال الأربعة التالية:

_ الملكية الكلية و التسيير الكلي للشركات من طرف الأجنبي ولكن محكومة بقانون الدولة المضيفة.

_ عقد الامتياز وفيه يكون للشركة الأجنبية 49% والشركة المحلية 51% وتكون محكومة بقانون الدولة المضيفة.[3]

_ اتفاقية التعاون المشترك التي بموجبها يتم التعاون بين كيان أجنبي وكيان محلي تكون مملوكة ومسيرة من قبل سلطات عامة في الدول المضيفة والكيان المشترك يطلب من

---

[1] _ أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص124.

[2] _ المرجع نفسه، ص124.

[3] _ غضبان مبروك، المجتمع الدولي، المرجع السابق، ص 597.

الطرف الأجنبي تكنولوجيا وآلات خاصة، والكيان مسخر لإنتاج إنتاج خاص، ثم يتولى الكيان الدفاع إلى الأجنبي عبر السنوات ثمن التجهيزات.[1]

ثامنا_ المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية وترجع هذه السمة أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأمم، ومن أمم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة.

والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة وهذا ما يتيح لشركات متعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها. وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، الإدارة، التكنولوجيا، والتسويق.[2]

_ وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لوجود الثقة في السلامة وقوة مركزها المالي.

_ أما المزايا الإدارية تكمن في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات كما يتيح لها التفوق والتميز، ولذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستثمارات والبحوث الإدارية.

_ أما فيما يخص بالمزايا التقنية فيكمن في التطور التكنولوجي المستمر.

_ أما الجانب التسويقي فتحرص الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاج وتطويره وزيادة حجمه وتحقيق مستوى عال من الجودة إضافة إلى الشبكات التوزيعية

---

[1] _غضبان مبروك، المرجع السابق، ص597.

[2] _ كريم نعمه، مقال بعنوان أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العلوم إنسانية، مجلة شهرية إلكترونية، السنة الثالثة، العدد27 آذار، 2006.

والتسويقية التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب وهذا للحد من دخول منافسين جدد في السوق.[1]

المطلب الثالث: أهداف الشركات المتعددة الجنسيات.

تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية والتي تتمثل في توسيع مبيعاتها والحصول على الموارد، وتنويع مصادر مبيعاتها وإمداداتها والتقليل من خطر المنافسة. وهو ما سنتناوله في الفروع التالية:حيث سيخصص الفرع الأول إلى توسيع مبيعاتها والحصول على الموارد والفرع الثاني سيتضمن تنويع المصادر لتقليل خطر المنافسة.

الفرع الأول: توسيع مبيعاتها والحصول على الموارد.

تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسين هما:

أولا_ توسيع مبيعاتها: ويكون نتيجة عن اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها ثم الرغبة والقدرة على الشراء، إن زيادة وتوسيع مبيعات الشركات متعددة الجنسية خارج نطاق الدولة التي تعمل بها هو الهدف الأساس للأعمال الدولية مثل شركة جيليت الأمريكية وميشلان الفرنسية وسوني اليابانية.[2]

ثانيا_الحصول على موارد: حيث يسعى المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، كما ينظرون إلى الرأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمعلومات التي يستخدمونها في بلدانهم لأسباب متعددة منها: تقليل كلفة الإنتاج أو التوفير

فيها وزيادة هوامش الربح وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير. هذه الإستراتجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتوجاتها وجعلها متميزة عن طريق منافسيها وذلك لزيادة

---

[1] _ مرنيز فاطمة وماينو جيلالي، مقالة بعنون دور الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الدول النامية، ص6،7.

[2] _ غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال _التحديات _ الفرص_ الأفاق. 2009، ص20.

حصتها السوقية وربحيتها، مثل حصول ديزني على نظام من شركة بريطانية stafford shire مما ساهم في تطوير عملها.[1]

الفرع الثاني: تنويع المصادر لتقليل خطر المنافسة.

أولا_ تنويع المصادر: لكي تتجنب الشركات عملية التأرجح في مبيعاتها وفي أرباحها فهي تبحث عن أسواق أجنبية ومصادر إمدادات خارجية وذلك للاستفادة من التذبذب الذي قد يصيب الدورات الحياتية للمنتجات ومن فترات الرواج والكساد بين الدول وبالتالي تستفيد من الإمدادات والمبيعات باستخدام خطط و إستراتجيات مختلفة بحيث لا تتأثر بتأرجح الأسعار سواء كانت مرتفعة أو متدنية ولا النقص الذي يكون في دولة واحدة من عملات الصرف وما تحتاجه من تبادلات.[2]

ثانيا_ التقليل من مخاطر المنافسة: وتتحرك بعض الشركات دوليا لأسباب دفاعية، فهي تبحث عن مزايا تنافسية تتفوق بها على منافسيها الحاليين أو المحتملين مثل استخدامها الحملات الترويجية والدعايات لإضافية أو تطوير المنتج لتحسين موقفها التنافسي في بيئتها لمنع خطر دخول منافسين جدد في موقعها. ومثال ذلك عندما أنشأت Caterpillar عماليتها في اليابان السوق المحلي المنافس omatsu هو السوق المنافس الأكبر لها عالميا، مما خفض من تحقيق أرباح الشركة الثانية مانسبته80% وأعاقها من التوسع عالميا.[3]

[1] _ غسان عيسى العمري، المرجع السابق، ص20.

[2] _ المرجع نفسه، ص21.

[3] _ المرجع نفسه، ص21.

الفصل الثاني:

تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على العلاقات الدولية

الفصل الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العلاقات الدولية.

لقد أثرت الشركات متعددة الجنسيات في العلاقات الدولية بشكل ملحوظ وأصبحت تفرض وجهة نظرها على المجتمع الدولي وزادت من تعميق الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة إلى حد بعيد بمساهمة ترسيخ معادلة صعبة التصديق من العقل البشري (80% من ثروات العالم يهيمن عليها 20% من سكان الأرض و80% من سكان العالم الثالث لا يستغلون إلا 20% من ثروات العالم) .

كما تعد هذه الشركات من الفواعل الرئيسية في مجال العولمة الاقتصادية بحيث تساهم بشكل كبير في التأثير في العلاقات الدولية، وما يعرفه العالم من تطور.

إن تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العلاقات الدولية يأخذ منحنيين، منحى إيجابي وآخر سلبي وهذا التأثير يمس سواء الدولة المضيفة أو الدولة الأم وقد يصل حتى لباقي أشخاص المجتمع الدولي و وصولا للاقتصاد العالمي الجديد.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى تأثير الشركات من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة.

المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

المبحث الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أشخاص المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي الجديد.

المبحث الأول: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة.

سبق وأن أشرنا إلى أن الشركات متعددة الجنسيات على تأثيرها الفعال على الدول المضيفة ولا شك أن هذا التأثير إما أن يكون ايجابيا له مزايا عديدة أو سلبيا، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التأثيرات الايجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة.

المطلب الثاني: التأثير السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة.

المطلب الأول: مزايا الشركات متعددة الجنسيات على الدولة المضيفة.

إن تفضيل مختلف الدول النامية اللجوء للشركات متعددة الجنسيات، لإدراكها للمزايا التي قد تجنيها من خلال التعاقد مع هكذا نوع من الاستثمارات والمتمثلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلى أنها لا تخلو من العيوب التي قد تأثر على الدول في مجالات عديدة ومن خلال هذا المطلب سنبين أهم مزايا وعيوب التي تخلفها على الدولة المضيفة.

وتتمثل أهم المزايا التي تنتج عن الشركات المتعددة الجنسيات نجد:

يوجد العديد من المزايا التي يحدثها نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، وذلك من خلال زيادة معدل رأس المال، أو خلق فرص العمالة ، أو تحسين ميزان المدفوعات.[1]

[1] _ مغيلي مليكة، الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها في سيادة الدول، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص ادارة أعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة، السنة الجامعية 2013\2014، ص52.

الفرع الأول: زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

لقد كانت الحركة الدولية لرؤوس الأموال في سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي ذات اتجاه شمال جنوب، حيث كانت الدول الصناعية العظمى(الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان) تمول العجز الهيكلي للدول النامية ولقد تزايدت عملية التمويل هذه بالأخص في الفترة 1974_1982، وذلك بسبب ظهور ألازمات البترولية. [1]

لقد كان هذا التمويل موجها لتغطية عجز الدول في إطار النظام البنكي الدولي، خاصة الدول غير المنتجة للنفط. ولكن بسبب العجز المتواصل والمسجل في عدم مقدرة هذه الدول على تسديد ديونها بسبب ارتفاع معدلات خدمة الدين من جهة وارتفاع قيمة الدولار من جهة أخرى، وبعد أزمتي 1973و1979 والتي كان سببها ارتفاع أسعار البترول[2]، وهذا ما فرض على الدول اللجوء للشركات متعددة الجنسيات والتي بدورها تقيم استثمارات في مختلف المجالات وتساهم كذلك في إعداد مشاريع تنموية وتقيم اتفاقيات وفتح الباب أمام شركاء جدد سواء كانوا شركات أخرى أو دول أجنبية أو دولة الأم في حد ذاتها والتي قد تقد إعانات مالية أو إمدادات لهته الشركات وذالك لتوفير السيولة لإتمام هذه المشاريع وبالتالي يتم إدخالها كشريك في هذه المشاريع ويعود عليها كذلك بعدة فوائد منها سهولة الوصول لأسواق الداخلية لهذه الدول وبهذا تكون قد توفرت رؤوس الأموال اللازمة للدول المضيفة و توفير مناصب الشغل وبهذا تحد من ظاهرة البطالة. [3]

---

[1] _ بعداش بوبكر، المرجع السابق، ص124.

[2] _ المرجع نفسه، ص124.

[3] _ مغيلي كريمة، المرجع السابق، ص 53. وكما يمكن الرجوع إلى محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، نوفمبر 198، ص122.

الفرع الثاني: زيادة العمالة.

تعرف البطالة على أنها حالة عدم توافر العمل لشخص وراغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل. وكما عرفها الخبراء إحصاءات العمل، في المؤتمر الثالث الذي عقد في جنيف وأقرته منظمة العمل الدولية، بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، والراغبين في العمل، والباحثين عن عمل لكنهم لا يجدونه.[1]

وللحد من هذه الظاهرة تلجأ الدول للشركات متعددة الجنسيات لتوفير رؤوس الأموال و توفير يد مناصب الشغل للقضاء ولو بنسب قليلة على هذه الظاهرة وبهذا تحقق زيادة في اليد العاملة.[2]

وتقوم هذه الشركات بتقديم مساعدات عن طريق دعم الشباب وتشجيعهم للدخول في مجال الاستثمار بتقديم قروض أو مساهمات للقيام بمشاريع تنموية والتي بدورها توفير جل الخدمات والمساعدات اللازمة أو المواد الخام لهذه الشركات الأجنبية، وبهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية وتنشيط عملية التنقيب على الثروات الوطنية كالنفط والذهب.....الخ، وإنشاء مصانع ومؤسسات توظف الأفراد.[3]

وكما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بدفع الضرائب على الأرباح المحققة وهذا ما يؤدي إلى زيادة في عائدات الدولة مما يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم خلق فرص العمل.[4]

---

[1] _ احمد خطابي، مقال بعنوان بطالة الشباب في الوطن العربي ، دراسة تحليلية إحصائية، تحديات المجتمع العربي، المجلة رقم 05، جامعة سكيكدة 20اوت 1955. ص106.

[2] _ مغيلي كريمة، ، المرجع السابق، ص54.

[3] _ المرجع نفسه، ص54.

[4] _ المرجع نفسه، ص54.

الفرع الثالث: التحسين في ميزان المدفوعات.

يعرف ميزان المدفوعات على انه بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة.

حيث يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس. لكونه ذلك التسجيل التي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنة والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطوير قوى الإنتاج دوليا.[1]

وبهذا يكون أثر استثمار الشركات على الدول في تحسين ميزان المدفوعات من خلال إدخال رؤوس أموال جديدة عن طريق مشاريع واستثمارات جديدة للدولة وبهذا يتحسن ميزان المدفوعات لهذه الدول.[2]

[1] _ وليد عيدي عبد النبي، دراسة بعنوان ميزان المدفوعات بوصفه أداة في تحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، دون سنة نشر، ص1.

[2] _ مغيلي كريمة ، المرجع السابق،ص54.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة.

إن اعتبار الشركات كطوق نجاة تلجا إليها بعض الدول النامية للخروج من دائرة التخلف والتراجع ورغم الإسهامات التي تمنحها لهذه الدول إلا أنها تعود عليها بسلبيات عن طريق فرض نفسها وقراراتها على الدول النامية مدعمة من الدولة الأم بحيث تستغل الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول وبهذا تضع قواعد وركائز تمكنها من المشاركة هي الأخرى في شؤون الداخلية للدول وتسيرها بطريقة غير مباشرة ومن خلال هذا الفرع سنبرز أهم المجالات التي تسيطر عليها هذه الشركات داخل الدول النامية.

الفرع الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد السياسي والاقتصادي.

للشركات متعددة الجنسيات تأثيرات السلبية على الصعيد السياسي والاقتصادي الداخلي للدول المضيفة وهذا ما سنبينه من خلال هذا الفرع.

أولا_ تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المستوى السياسي:

تتدخل أحيانا الشركات المتعددة الجنسيات في الشؤون الداخلية للدول المضيفة لتغير سياسيتها[1]. حيث تمارس هذه الشركات ضغوطات على سلطات هذه الدولة، وقد تتحكم في الشؤون الداخلية كالتحكم في توجيه السلطات السياسية، والتحكم في القرار السياسي في هذه الدولة[2].

[1] _ بن عامر تونسي، المرجع السابق، ص305.

[2] _ عبد الرحمن لحرش، المرجع السابق، ص178.

وكسابقة نجد الشركة الأمريكية للتلغراف والتليفون التي كانت مساهمة وبصورة كبيرة في قلب النظام السياسي في الشيلي واغتيال الرئيس سلفادور الياندي (Allendi) عام 1973 وذالك بموجب مؤامرة أحيكت بين الشركة الأمريكية ووكالة المخابرات الأمريكية.[1]

وقد جاء في تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش إن شركة شل تواطأت مع الشرطة والجيش وفي انتهاكات لحقوق الإنسان عندما قمعت احتجاجات سكان دلنا النجيرية.[2]

ويمكن القول أن سيادة الوطنية للدول النامية المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات مهددة بالخطر نتيجة تأثيرات هذه الشركات والتي تحدث بسبب:[3]

- مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل و سياسية الأسعار.
- التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها.
- مطالبة هذه الشركات لحكوماتها باتخاذ إجراءات ذات صيغة سياسية واقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة.
- رفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم.
- عرقلة جهود الدولة المختلفة لاستغلال ثرواتها من اجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية.[4]

ولمواجهة هذا التأثير على سيادتها، تلجا الدولة المضيفة إلى اتخاذ عدة إجراءات من بينها:

- مراقبة الاستثمارات الأجنبية المتواجدة على إقليمها.

---

[1] _ أحمد عبد العزيز وآخرون، المرجع السابق، ص130.

[2] _ المرجع نفسه، ص130.

[3] _ المرجع نفسه، ص130

[4] _ المرجع نفسه، ص130.

- إلزام الشركات المتعددة الجنسيات على إعادة الاستثمار فيها.
- تطبيق فكرة التأميم على هذه الشركات.

لكن تظل هذه الإجراءات ذات فعالية محدودة قليلة التطبيق.[1]

ثانيا_ تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الميدان الاقتصادي:

من بين أثار الشركات على الصعيد الاقتصادي نجد:

1_ أثر الشركات على التجارة وميزان المدفوعات:

تؤكد الانتقادات الموجهة إلى الشركات متعددة الجنسيات على أنها لا تساعد في تحسين ميزان المدفوعات بقدر ما تساهم في زيادة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية.

فنجد مثلا: 79% من فروع الشركات متعددة الجنسيات ممنوعة من تصدير إنتاجها من قبل الشركة الأم لأن هذه الأخيرة لا ترغب في التنافس مع الفروع الأخرى. بينما يرى المؤيدون لهذه الشركات بأنها تحسن ميزان المدفوعات للدول النامية عن طريق زيادة صادراتها وإنتاجها المحلي الذي سوف يستورد إن لم ينتج محليا ويستدلون على ذلك بالقول بأن 40% من مجموع الصادرات الإنتاجية من أمريكا اللاتينية كان قد أنتج من طرف فروع الشركات الأمريكية عام 1968 إلا أن أحد الردود العنيفة على هذا الرأي تكمن فيما ذهب إليه البعض من مقارنة التدفقات المالية من وإلى الدول الفقيرة حيث وجدوا أن الشركات تأخذ الأموال خارج الدول أكثر مما تدخله إليها ،وهو ما أكده البروفيسور ريمون جرنون في كتابه السيادة في خطر حيث تم تحويل01 مليار دولار إلى الفروع المراقبة من قبل أمريكا بالدول النامية سنويا، ولكن في المقابل كان هناك سحب لمبلغ 2,5 مليار دولار سنويا في شكل دخل إلى الدولة الأم، كما تشير دراسة موازين المدفوعات للبلدان المتخلفة إلى أن مجموع الاستثمارات المباشرة التي دخلت هذه البلدان خلال الفترة الواقعة بين 1970 و 1978 بلغت42,2 مليار دولار، في حين

[2]_ عبد الرحمن لحرش، المرجع السابق، ص178.

أن الفوائد التي تم تحويلها، زادت عن 100,218مليار دولار، وبالتالي كان الاستثمار الأجنبي عامل تدهور مهم لموازين المدفوعات للعالم المتخلف، وعاملا مشجعا لاستدانته الخارجية.[1]

أما التأثير على التجارة فيبرز من خلال:

_ تحويل الصناعات المعوضة عن الاستيراد إلى صناعات تصدير، كما قد تلجأ فروع الشركات إلى التحكم بما تصدره من إنتاجها من السلع المصنعة وقد يصل الأمر إلى التوجه نحو السوق المحلية فقط، أو بالتصدير إلى أسواق محددة، وتبدو هذه الحالة بصورة خاصة عندما تدخل الشركات متعددة الجنسيات كشريك مع الحكومات المعنية . [2]

_ تحكمها المذهل في تجارة السلع الأساسية، وقد سمحت العديد من الأبحاث التي قامت ببعضها الأمم المتحدة بالتعرف على شبكة النشاطات المتلبسة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، بعض الضوء على عملياتها الضارة وتقنياتها المتفننة في الاستغلال، فهذه الشركات العملاقة التي تحاول فرض نظامها الاقتصادي العالمي الخاص، ليست ببعيدة عن الاتجاهات الخاطئة لأسعار السلع الأساسية وعلى النسبة الضئيلة جدا للسعر النهائي الذي تحصل عليه البلدان المنتجة. وفي الواقع فإن هذه الشركات تحدد سعرا ما للمنتجات وتبيعها به وبأي كمية يمكن أن تمتصها السوق، وهذا ما يسمى بـ الأسعار الاحتكارية التي يقررها البائع من أجل الحصول على أعلى قدر من الربح، وبالتالي فإنه –على ضوء عملياته الواسعة _ يغطي الانخفاض المحتمل لربحه في مادة معينة بزيادة الربح في مواد أخرى، ويعمل بطريقة تتسم بالدهاء من خلال استغلاله للتشابك القائم بين المنتجات المختلفة.[3]

1_ رضا رضا، مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات (http://www.kanze.redah/bolgespot.com)

12 /03/ 2017. على الساعة12:45

[2] _ عبد الرحمن لحراش، المرجع السابق،ص177.

[3] _ رضا رضا، المرجع السابق(مقال).

_ ممارساتها السعرية في التجارة أو ما يسمى بالسعر التحويلي بهدف تقليل الضرائب إلى أدنى حد تلجأ الشركات للتلاعب بالأسعار من أجل نقل الأرباح من بلدان تدفع فيها ضرائب أقل. فمثلا إذا كانت ضرائب أرباح الشركة مرتفعة في الدولة الأم، وإذا كانت الشركة الأم تصدر إلى المنشأة التابعة، فإنه سيكون من مصلحة الشركة متعددة الجنسيات أن تسعر صادراتها إلى الدولة المضيفة بسعر أقل من المألوف ناقلة الأرباح من الشركة الأم إلى المنشأة التابعة تصدر إلى الشركة الأم، وإذا كانت مستويات الضرائب في هذه الأخيرة مرتفعة، فإنها ستسعر صادراتها بسعر أعلى من المألوف، وبهذا تنقص الأرباح الخاضعة للضريبة في الدولة الأم.[1]

_ وتسبب هذه الشركات أيضا بتنفيذها لمشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية، وإنتاج سلع ليست في متناول دخول الجماهير وتستهلكها الأقلية الغنية، في انقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين، أحدهما يستجيب لحاجات الأقلية والآخر متخلف يضم غالبية السكان، كما تلعب هذه الشركات دورا في استمرار التبادل غير المتكافئ بين البلدان النامية والدول المتطورة، لأنها تستفيد من جميع الفوائد النسبية المتوفرة في مختلف أنحاء العالم، بفضل خصائصها المعروفة.[2]

2_ أثرها على استخدام الموارد الوطنية وأهداف ونمط التنمية:

يترتب عن المركزية التي يتم بها اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسيات إهمال مصادر العرض المحلي والإخفاق في تنمية الإدارة والمهارات الوطنية، فما يهم هذه الشركات هو زيادة أرباحها باستغلال الثروات الطبيعية وأجور العمال المنخفضة، كما أن أثر الشركات على نمط في البلدان النامية يمكن أن يلحق أضرارا ببعض القطاعات الاقتصادية المحلية كطرد بعض الشركات من السوق، أو القضاء على بعض الحرف اليدوية، كماتتسبب في تركز

[1] _ رضا رضا، المرجع السابق.

[2] _ المرجع نفسه.

الاستثمارات في المناطق محددة من العالم النامي، في جعلها مقاطعات أجنبية، مما يؤدي إلى النمو دون التنمية.[1]

التأثير السلبي في الميدان الزراعي يظهر في امتلاكها لأفضل الأراضي في بعض البلدان، وفرض نماذج زراعية وغذائية غريبة عن الحاجات الوطنية، والضبط الاحتكاري لميكانيزمات التسويق الداخلية والخارجية. و يتجلى ذلك في التبديل الجماعي للمزروعات التقليدية التي ساهمت في الاستهلاك الشعبي والتي كان ينتجها المزارعون الصغار في أغلب الأحيان، بمزروعات لغرض التصدير لا تلبي حاجات الاستهلاك ولا تتناسب مع النماذج التاريخية الثقافية للبلدان المضيفة.

و من أبرز صور التدمير الإجباري للمزروعات التقليدية، وتحويلها لزراعة منتجات تعطي هوامش ربح عالية للشركات متعددة الجنسيات، تحول الكثير من بلدان العالم الثالث إلى مستوردة أساسية لمواد غذائية، كانت تصدرها تقليديا.[2]

3_ أثارها على التوظيف وتوزيع الدخل: تعد مساهمة الشركات متعددة الجنسية في خلق فرص العمل ضئيلة خاصة عندما تساهم في الصناعات الإستراتيجية لتميزها بارتفاع كثافة رأس المال، كما أن الأجور وباقي الدخول الناجمة عن استثمارات هذه الشركات عادة تذهب إلى الأقلية الغنية ظاهرة الاقتصاد المزدوج.[3]

وإضافة لهذا كله فهي تقوم بانتهاكات لحقوق الإنسان خاصة مع العمال حيث تقوم بحرمان ضحايا الأنشطة الصناعية الضارة لشركات من الحصول على الحماية القانونية والتعويض على وجه الخصوص، حرصت الشركات متعددة الجنسيات على إتباع التوجيهات الإقليمية والمحلية، لذا فإن نفس الشركة محبرة على تقديم الحد الأدنى للأجور واحترام المعايير

[1] _ رضا رضا، المرجع السابق.

[2] _ المرجع نفسه.

[3] _ المرجع نفسه.

البيئية على الأقل إلى حد ما في الدول المتقدمة، و تكون حرة في انتهاكات كافة المعايير في الدول النامية محدودة التنظيم ويتضح ذلك على وجه الخصوص عند دراسة انتهاكات الشركات لمعايير العمل ففي مؤتمر(عن حقوق النقابية في الشركات متعددة الجنسيات في مصر) حيث قام بتنظيمه الاتحاد الدولي لصناعات وشارك فيه حوالي مئة عامل مصري لمناقشة ظروف عملهم، وكان الموضوع الرئيسي للنقاش هو ظروف العمل غير مناسبة والأجور المتدنية ، إضافة إلى غياب عقود العمل في بعض الأحيان ، والاستعانة بمصادر خارجية وانتشار العمال الخطرة.[1]

و تذهب الإحصائيات العالمية أن عاملا يموت كل 15 ثانية نتيجة لحادث أو مرض، بينما يتعرض 160 عامل لحوادث أو إصابات عمل كل 15 ثانية وتنال الدول النامية نصيب الأسد من حالات الوفاة والإصابات و الأمراض المهنية نظرا إلى انعدام الاهتمام بالأمن المهني وانتشار المهن الخطرة.[2]

وتعتبر شركة لافارج للإسمنت والإنشاء الفرنسية الأصل مثال لشركة متعددة الجنسيات الأكثر انتهاكا لحقوق العمال ومنذ أن تم دمجها مع لافارج عام 2007 بعد أن كانت تابعة لشركة اوراسكوم للإنشاء، حيت تم التبليغ من طرف العمال عن انتهاكات في حقهم خاصة من جانب الأمن السلامة المهنية ، وكذا عدم استيفائهم لجميع حقوقهم المالية، وكما قامت بطرد جميع المصابين والمرضى دون سابق إنذار، بالإضافة إلى طرد العمال الذين ينشطون في المطالبة بحقوقهم. [3]

---

[1] _ نورهان شريف، هبة خليل، حاتم زايد، فوق الدولة الشركات متعددة الجنسيات،الطبعة الأولى، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مصر، 2010، ص09.

[2] _ المرجع نفسه، ص10.

[3] _ المرجع نفسه، ص10.

الفرع الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد الاجتماعي والصعيد التقني والعلمي للدول المضيفة:

سنتناول من خلال هذا الفرع تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد الاجتماعي والصعيد التقني والعلمي من خلال النقاط التالية:

أولا_ الآثار الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات:

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الشركات المتعددة الجنسيات، لا ترتبط أعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات، مما يؤدي إلى ازدياد الفروقات الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع وبين أغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم، تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية،وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق العالمية.[1]

وغالباً ما يؤدي هذا الاتجاه إلى فتح الباب واسعاً أمام الفساد وما إلى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية. فغالباً ما تعتمد هذه الشركات على الرشوة بغية إفساد الساسة والحكام، وحملهم على قبول شروط أكثر غبناً لبلادهم، والتغاضي عن مخالفات قانونية أو دفع ثمن أغلى من الأسعار الدولية. كما نجحت هذه الشركات المذكورة في شراء ذمم كبار المسؤولين، وجنّدت لخدمتها وبمرتبات عالية أعداداً لا ياستهان بها من الفنّيين والإداريين ورجال الأعمال والمهنيين.[2]

خلاصة القول: للشركات متعددة الجنسيات آثاراً اجتماعية على الدول النامية، ومنها العربية، حيث يمكن تلخيص أهمها في ثلاث نقاط هي:

---

[1] _أحمد السيد الكردى، الشركات متعددة الجنسيات،2011، ص20، دراسة منشورة على الموقع (https://www.kenon online.com.)يوم الإطلاع: 2017\04\21، على الساعة 13:25، ص20.

[2] _ المرجع نفسه، ص 20.

_ تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعيش على حساب المجتمع لها مواصفات غير إنتاجية.

_ تكريس الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضيعة.

_ زيادة الهوّة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

إن توسيع قاعدة الارتباط بمصالح الشركات المتعددة في السنوات العشر الماضية، دفع العالم العربي إلى تبعية غذائية نتيجة تطور أنماط الاستهلاك وما تُعمِّمه من عادات وقيم في المأكل والمشرب والملبس، وما تقوم به من جهد على "المستوى الإعلامي"، بسبب مكاتبها المنتشرة في أكثر من مئة دولة في أنحاء العالم.وهي تلجأ إلى صرف المليارات من الدولارات على إعلاناتها بغية تسويق منتجاتها.[1]

أما أضرار الاندماج بين الشركات التي تمارس أعمالها ضمن الصناعة نفسها، فتقلص المنافسة التي تنجم عن تخفيض عدد المؤسسات التي تنتج السلع نفسها، مما ينعكس سلباً على الزبائن من جرّاء القضاء على المنافسة التي كانت قائمة بين الشركتين المذكورتين.[2]

وهذا ينعكس على المصلحة الاقتصادية العامة، من هنا كان تدخل الحكومات للقيام بوضع القوانين والتشريعات الجديدة، وإنشاء هيئات حكومية لمراقبة عمليات الاندماج بين المؤسسات، وذلك للحدّ من التواطؤ بين المؤسسات العاملة ضمن الصناعة الواحدة، والتخفيف من حدة الحالات المنافية للمصلحة العامة.[3]

وكما ورد في ديباجة المتعلقة بالقواعد الخاصة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان في الفقرة "هاء" انه" يمنع على الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال عن تقديم رشوة أو أي إكرامية في غير محلها أو عن

---

[1] _ أحمد السيد الكردي، المرجع السابق، ص 20.

[2] _ المرجع نفسه، ص20.

[3] _ المرجع نفسه، ص20.

قطع وعد بتقديمها أو منحها أو قبولها أو التسامح إزاءها أو الاستفادة منها عن علم أو طلبها، لا يجوز أن يطلب أو يتوقع منها أن تقدم رشوة أو إكرامية أخرى في غير محلها إلى أي حكومة أو مسؤول حكومي أو مرشح لوظيفة انتخابية أو أي فرد من أفراد القوات المسلحة أو قوات الأمن أو أي فرد آخر أو منظمة أخرى. كما تمتنع عن القيام بأي نشاط يدعم أو يحض أو يشجع الدول أو أي كيانات أخرى على انتهاك حقوق الإنسان وعليها، بالإضافة إلى ذلك، أن تسعى إلى ضمان عدم استخدام السلع والخدمات التي توفرها في انتهاك حقوق الإنسان".[1]

ثانيا: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد التقني والإداري.

1_ تأثير الشركات متعددة الجنسيات على انتقال التكنولوجيا: كبداية يمكن تعريف التكنولوجيا باختصار بأنها فن وعلم وذلك بما يحتويه من دراسات وبحوث ومهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجالات معينة، ويقال أن الشركات متعددة الجنسيات هي أهم قناة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، عن طريق الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال العام أو الخاص، أو عن طريق إعطاء تراخيص الإنتاج، أو بيع الآلات اللازمة من خلال التعاقد على أداء الخدمات الإدارية والتسويقية ... و عادة ما تثور مشكلتان في مجال نقل التكنولوجية، تتعلق الأولى بمدى ملائمة التكنولوجية التي توفرها الشركات لظروف البلد النامي، وتتعلق الثانية بالتكلفة التي تتحملها البلدان النامية مقابل الحصول على التكنولوجيا. [2]

فبالنسبة للمشكلة الأولى ,فإن الشركات لا تهتم إطلاقا بملائمة التكنولوجيا لظروف الاقتصادية كما تؤدي إلى تزايد التبعية والاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، مما يقتل روح

[1] – القواعد المتعلقة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان، ص08.

[2] _ رضا رضا، المرجع السابق.

الإبداع و التجديد، وكما جاء في تقرير الأمم المتحدة فإن نقل التكنولوجيا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات هو أداة استغلال وتحكم، نتيجة لما تحصل عليه من أثمان باهظة مقابل ما تقدمه من تقنيات غير ملائمة، ومعرفة تقنية وهمية في معظم الأحيان, الأمر الذي يؤدي إلى قتل روح الإبداع في الدول النامية .[1]

أما بالنسبة للمشكلة الثانية، فإن سوق التكنولوجيا تتصف بعدم الكمال، لعدم توافر البيانات و المعلومات الكافية عن المعروض منها، ولأن المعارف التكنولوجية هي من أسرار الشركات الاحتكارية، وكون التكنولوجيا تختلف عن السلع الأخرى من حيث تعقدها وعدم تجانسها إلى حد بعيد، فإنه من الصعوبة تحديد سعر واضح لها.

إضافة إلى ذلك فإن الشركات متعددة الجنسيات تنقل إلى البلدان النامية تكنولوجيا قررت الاستغناء عنها مقابل ثمن مرتفع.[2]

2_ أثر الشركات على الكفاءات الإدارية والتنظيمية: تلجأ الدول النامية إلى طلب مساعدات الشركات الأجنبية لسد جوانب الخلل والقص في المهارات والكوادر في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة .

وقد اتبعت هذه الشركات نوع من تقسيم العمل في داخلها على أساس الجنسية وذلك بترك القرارات المتعلقة بالإدارة اليومية في يد أشخاص من أبناء البلد النامي، مع وجود فئة أعلى من الإدارة مهمتها الانتقال بين فروع الشركة بين البلدان المختلفة والتركيز الرئيسي، وهذا يعني أن اتخاذ القرارات المهمة في يد الإدارة العليا التابعة للمركز الرئيسي للشركة .[3]

---

[1] _ رضا رضا، المرجع السابق.

[2] _ المرجع نفسه.

[3] _ المرجع نفسه.

المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

كما للشركات متعددة الجنسيات تأثير على الدولة المضيفة فكذلك يكون لها تأثير على الدولة الأم سواء ايجابيا بما تحققه لها من مزايا أو سلبيا.

خصوصا وأن الدولة الأم هي المكان الأول والأصلي لنشأتها، وبالتالي فهي نقطة بداية نحو التطور والانتشار وبناء عليه سنتناول من خلال هذا المبحث المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التأثيرات الايجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

المطلب الثاني: التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

المطلب الأول: التأثيرات الايجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

للحديث عن التأثيرات الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدول الأم التي تعد المكان الأول لنشاطاتها بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية وسنتطرق لذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تأثير الشركات على الدولة الأم من الناحية السياسية:

تتسم هذه العلاقات الإيجابية بين الشركات متعددة الجنسيات والدول الأم باعتبارهما كما سبق وان ذكر على أنها دول المقر للشركات الأم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر في المركز الأول من حيث تمتعها بأمومة أكبر عدد من الشركات متعددة الجنسيات وذلك بوصفها زعيمة النظام الرأسمالي القائم، وكما تعتبر هذه الشركات الداعم والمدعوم في نفس الوقت للدول وذلك من خلال تقديم الدعم للدولة الأم في جميع القطاعات السياسية و الاقتصادية والصناعية ....إلخ. [1]

[1] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص280.

و كما تتحصل على الدعم من دولها من خلال تقديم سيولة وفتح أبواب الاستثمار وإقامة مشاريع داخل دولها بأقل التكاليف. بناءا على التعاون والتفاهم المتبادل فيما بينهم، وكما تعتبر هذه الشركات رابطة بين النظام الأساسي في الدولة الأم و الدول المضيفة وأداة ضغط على الدول الأخرى وهذا راجع لسيطرتها وحاجة الدول النامية والمضيفة بصفة عامة لها من أجل تحقيق مصالحها والنهوض بالتنمية الداخلية لها[1]، فتقوم الدولة الأم باستغلال هذا الوضع فمعظم الشركات تقوم بدعم جهات سياسية (أحزاب، وزراء...الخ) داخل الدول عن طريق دعم المالي والإعلامي والبشري، وخاصة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وحتى المجالس البلدية، وكمثال نشير إلى أهم المجموعات الاحتكارية الأمريكية أي ما يسمى بالمركب الصناعي العسكري، الذي يضم تحالف المؤسسات الصناعية الحربية والمؤسسات الحكومية، الذي أشار إليه وحذر من قوته وخوفه من هيمنته على سلوك السياسة الخارجية الأمريكية، الرئيس السابق إيزنهاور في خطابه الوداع إلى "الأمة " الأمريكية.

وكذلك دعم شركة(FLICK) الألمانية الغربية أولا للحزب الاشتراكي الديمقراطي عندما كان في الحكم ومن ثم دعمها لحزب الديمقراطيين المسيحيين حاليا، ومدى الفضائح والمحاكمات التي نشرت ومازالت تنشر حوله، وكذلك دعم نفس الشركة ماليا لبعض الأحزاب السياسية في دول أوروبية أخرى لها فيها مصالح ضخمة مثل اسبانيا ودعمها للحزب الاشتراكي الإسباني للوصول للحكم في الثمانينات.[2]

إلى أن هذا الدعم يعود على الشركات متعددة الجنسيات من قبل هذه الأحزاب والتي تكون ملتزمة اتجاه هذه الشركات بمنح بعض المناصب الحكومية الهامة كوزراء ومستشارين وسفراء متجولين أو حتى مناصب سفراء دائمين...إلخ، وإعطائها بعض امتيازاتها القائمة.[3]

---

[1] _ مقابلة مع الأستاذ نور الدين لعسل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يوم 05\02\2017. على الساعة 11:20.

[2] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص280.

[3] _ المرجع نفسه، ص280.

الفرع الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الجانب الاقتصادي:

تخلف الشركات متعددة الجنسيات عدة أثار قوية على الدولة الأم وخاصة على القطاع الاقتصادي والصناعي وهذا نتيجة للعلاقات التي تقيمها الشركات مع الدول الأم، ومع تطور الرأسمالية في البداية، وتقدم الصناعات التحويلية الثقيلة بنسب متفاوتة وغير متكافئة في النمو مما أدى كذلك لعدم التوازن في الأرباح والإنتاج، ونظرا لما بين القطاعات الاقتصادية من روابط فهذه العلاقة ترتبط بعلاقات استقبال وإصدار، فهي تعد السوق الكبرى حيث يتم تبادل السلع و المنتوجات الأولية ويرجع الفضل للشركات متعددة الجنسيات في ذلك فهي تعد الفاعل الأول في تزويد الأسواق الكبرى في بلدانها بالمواد المعدنية والإستراتجية وكافة أنواع الطاقة الضرورية فهي من خلال استثماراتها وتأثيرها على الدول المضيفة تقوم بتحويل مثلا النفط أو الطاقة النووية لبلدها الأم من أجل مواكبة التطور في المجال النووي والنفطي وغيرها من الصناعات التي تكون المادة الأولية لها هذين المادتين كالغاز،الفحم، البنزين بأنواعه ، الكهرباء ...الخ لتصل إلى صناعة الأدوية وغيرها من المنتجات الأولية التي يحتاجها العالم وتكون محل تنافس بين الدول وبهذا تكون مسيطرة على ثروات وأسواق دول العالم ومنافسة شركات ودول أخرى.[1]

وكما تساهم الشركات متعددة الجنسيات في تنمية الاقتصاد الوطني لدولة الأم عن طريق دفع الضرائب ذات قيمة كبيرة لصالح الخزينة العمومية لدولة الأم وهذا ناتج عن ضخامتها وضخامة رأس المال الذي تملكه وكما تساهم بشكل كبير في إدخال وتحويل الأموال بالعملات الصعبة وهذا نتيجة الاستثمارات المقامة خارج دولها الأصلية.[2]

[1] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص282.ويمكن الرجوع كذلك الى عبد الرحمن لحرش، المرجع السابق، ص176.

[2] _ الأستاذ نور الدين لعسل، المرجع السابق.

ومن هنا يمكن أن نلخص تأثير الشركات على الدولة الأم من الجانب الاقتصادي يتمثل في النقاط التالية:[1]

1. تطور صادرات السلع وتجهيزات المنتجات 1\2 مصنعة وموجهة إلى كافة الفروع في الأسواق العالمية.
2. الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال تواجدها الشبه دائم في الأسواق العالمية وبهذا تكون قادرة على تعويض الخسائر التي تخلفها بعض الفروع عن طريق الأرباح المتحصل عليها.
3. تخفيض التكاليف من خلال الاقتصاد في نفقات نقل وتحويل المواد الأولية .
4. إبقاء الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

أما فيما يخص جانب العمالة فتعمل الشركات متعددة الجنسيات على خلق مناصب شغل وسد فجوة البطالة داخل الدولة الأم باعتبار أن الشركات أول شروطها داخل الدول المضيفة هو توفير نسبة شغل للعمال الذين يحملون جنسيتها الأصلية وكلما زاد التوسع زادت نسبة توفير مناصب الشغل داخل الدولة الأم أي على مستوى المركز الأصلي للشركة أو على إقليم الدول المضيفة على مستوى الشركات الوليدة وبهذا تكون قد ساهمت كما سبق وأن ذكر في الحد من البطالة وتحسين الدخل القومي.[2]

[1] _نور الدين لعسل، المرجع السابق.

[2] _ المرجع نفسه.

المطلب الثاني: التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.

بالرغم ما تخلفه الشركات متعددة الجنسيات من مزايا للدولة الأم من زيادة في ميزان المدفوعات والعمالة وتساهم في تنمية الجانب الاقتصادي والصناعي للدولة الأم والدول المتقدمة وتطوير العلاقات بين النظم السياسية المختلفة إلا أنها تعد العامل رقم واحد في إحداث المشاكل وتدهور الوضع داخل الدول المتقدمة وهذا باعتبار أن مصلحة الشركة تأتي في المقام الأول على مصالح الدول سواء كانت دول أصلية أو دول مضيفة.

الفرع الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الجانب الاقتصادي.

من منطلق المصلحة الذاتية للشركات، فإنها لا تهتم بالأولويات القومية لدولها، وما يحركها هو مصالحها التي قد تتعارض مع مصالح دولها الأم أو دول مقراتها، الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة عدم استقرار اقتصادي.

أولا_ من ناحية العمالة: وذلك عن طريق تصدير مناصب الشغل إلى الخارج وبهذا ينتج خلل في ميزان المدفوعات للدول المصنعة.[1]وذلك عن طريق فتح فروع وشركات في الخارج والسعي في توظيف العمال بأجر رخيصة ومنه يتم توسيع مجال اختصاصها، ويعطيها خيارات أوسع في انتقاء انسب مواقع الإنتاج القائمة على مزايا التكلفة والتسويق، مما يشكل خطرا على الاقتصاد القومي لدولها بعرقلة خطط التنمية الاقتصادية المحلية فيها ويعطل عشرات ألاف من العمال، مما يدفع إلى نشأت مشاكل داخلية تتزعمها النقابات ضد حكومتها، الأمر الذي يدفع بهذه الحكومات لتصادم معها محاولة فرض بعض القيود عليها ويذهب بعض القومين المتطرفين بإعادة استيطان الشركات وإرجاعها إلى الدولة الأم ولكن معظم الشركات ترفض ذلك وبشدة لأنه يتعارض و مصالحها الخاصة[2].

[1] _ مبروك غضبان، المرجع السابق، ص242.

[2] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص283.

ثانيا_ من الناحية المالية: ينظر للشركات متعددة الجنسيات على أنها خطر على الدولة الأم، حيث تساهم في وبشكل كبير في نقل رؤوس الأموال خارج هذه الدولة عن طريق المشاريع والاستثمارات الموجه لصالح الدول النامية[1].

وكما تقوم الشركات متعددة الجنسيات من التهرب الضريبي وإتباع الطرق الملتوية حتى تتفادى دفع الضرائب الباهظة على عملياتها الداخلية وتهربها الكامل من دفع الضرائب على عملياتها الخارجية عن طريق التكتم وعدم الإقرار بها.[2]

إلا أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بإنتاج سلع تنافس الإنتاج الوطني للدولة الأم مما يؤدي نقص تصدير هذا المنتوج للدول المضيفة مما ينتج عنه تأثر ميزان المدفوعات[3].

وغالبا ما تمارس الشركات عمليات التلاعب الاحتكارية وتسبب أزمات ضخمة للدول المتواجدة فيها بالإضافة لتحديها لها، وخاصة ما حصل من أزمات عالمية في النفط.

وكما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالسيطرة على التجارة الخارجية لدولها ومن ثم على التجارة الدولية بشكل عام، يجعل منها أداة ضغط مخيفة على جميع الدول سواء الغنية منها أم الفقيرة، وضغطها هذا السلبي على دولها الأم يؤدي إلى صراع مابين الدول الرأسمالية الرئيسية على الأسواق الداخلية لها والعالمية، ويبعد إمكانية الاتفاق بين هذه الدول على كثير من الأحداث الدولية ذات الجذور الاقتصادية، كالصراع الحاصل بين اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجلت الإحصائيات أن أكثر من نسبة50% من هذه العمليات تحتكرها الشركات وهي في تصاعد مستمر.[4]

---

[1] _ عبد الرحمن لحرش، المرجع السابق، ص176.

[2] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص282.

[3] _ غضبان مبروك، المرجع السابق، ص242.

[4] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص283.

كما تستطيع الشركات متعددة الجنسيات من خلق عملات دولية لا تخضع مباشرة لمراقبة الدول بل للأسواق العالمية، وخير مثال على ذلك هو خلقها لما يسمى بالدولار الأوروبي الذي هو عبارة عن استحقاقات قصيرة الأجل على السوق الأمريكية تودع في بنك أوروبية تتولى بدورها إقراضه وإعادة إقراضه، ولا تخضع هذه العمليات لرقابة السلطات النقدية الأمريكية باعتبار أنها دولارات مودعة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا حتى البنوك المركزية الأوربية باعتبار أنها لا تؤثر بشكل مباشر على حجم النقود المتداولة في آية دولة على حدة بل تستخدم فقط للمعاملات الدولية.[1]

الفرع الثاني: تأثيرها من الناحية السياسية.

بالرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر همزة وصل بين الدول المضيفة والدولة الأم وخاصة في العلاقات السياسية إلى أنها تكون بالمرصاد لدولها الأصلية خاصة عندما يتعلق الأمر بمصالحها الخاصة وتقوم بعرقلة صناع القرار في الدولة الأم سواء كانوا رؤساء أو قادة سياسيين أو حتى عسكريين. وغالبا ما تطالب الدولة الأم من كل الشركات التي يكون إقليمها هو المركز الأصلي بالمقاطعة الاقتصادية لدولة ما حيث تستخدمها كوسيلة ضغط ومن هنا تكون ردة فعل الشركات معاكسة لما تطمح له الدولة الأم وترفض فكرة المقاطعة أو فكرة تقيدها وتسيرها بأي شكل من الأشكال فاتخاذ هكذا قرار سيؤثر على الشركة ويعود عليها بخسائر كبرى من الناحية المالية وتخلخل ميزان المدفوعات وحتى طردها من الدولة المضيفة من طرف النظام الحاكم . [2]

[1] _ محمد خلف، المرجع السابق، ص 283 ،284 .

[2] _ نور الدين لعسل، المرجع السابق.

المبحث الثالث: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أشخاص المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي الجديد.

لا يقتصر تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول فقط بل يتعدى إلى باقي أشخاص المجتمع الدولي وكذا الاقتصاد العالمي الجديد وصولا إلى العولمة ومن خلال هذا المبحث سنبين تأثير الشركات على باقي أطراف المجتمع الدولي ضمن مطلبين سيتضمن المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي الجديد. أما المطلب الثاني سيخصص لتأثير الشركات متعددة الجنسيات على العولمة.

المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أطراف المجتمع الدولي.

باعتبار أن المنظمات وحركات التحرر ضمن أشخاص القانون الدولي ويعترف لهم بالشخصية القانونية الدولية، فهي بالتأكيد لها علاقات مع الشركات متعددة الجنسيات باعتبار أنهم قد تجمعهم مصالح مشتركة،

الفرع الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المنظمات الدولية.

من خلال هذا الفرع سنتناول النقاط التالية تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المنظمات الحكومية والمنظمات الغير الحكومية

أولا_ بالنسبة للمنظمات الحكومية:

أمام القوة المتعاظمة للشركات متعددة الجنسيات في نهاية الستينات والسبعينات من هذا القرن، وأمام عجز الدول سواء النامية منها أم السائرة في طريق النمو.[1] عن مواجهة هذه الشركات والحد من نشاطها في استغلال شعوبها ومنافسة اقتصادياتها الوطنية، بدأت هذه الدول بالتحرك عبر المنظمات الدولية الحكومية للوصول إلى إتفاق دولي جماعي بوضع(قواعد

[1] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص291.

سلوك) تلتزم بها هذه الشركات في تعاملها مع الدول وبنفس الوقت تحدد بها التزامات وواجبات الدول حيال هذه الشركات.[1]

فطرح موضوع الشركات أولا في منظمة العمل الدولية عام(1972). ومن ثم قامت اللجنة الأوروبية التابعة للجنة الأوروبية في نوفمبر من نفس العام بتوجيه مذكرة للدول الأوروبية الأعضاء تقترح فيها الاتفاق على قانون أو نظام عام لسلوك الحسن لهذه الشركات في تعاملاتها داخل المجموعة، كانت تقصد الشركات الأمريكية المهيمنة على القطاع الاقتصادي الأكبر قي القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية.[2]

أما بالنسبة للأمم المتحدة، فاتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بناء على اقتراح من ممثل الحكومة التشيلية في يوليو عام(1972) يعدو به الأمم المتحدة للقيام بالبحث ودراسة واستقصاء لنشاطات هذه الشركات، وقامت الأمانة العامة بناء على ذلك بتأليف مجموعة عمل مكونة من (20خبيرا) دوليا بدأت أعمالها في نيويورك في منتصف سبتمبر من عام(1972)، ووضعت تقريرا تحت عنوان(الشركات متعددة الجنسيات والتنمية العالمية) في أغسطس من عام1973، أبرزت فيه المخاطر التي تتعرض لها السيادة الوطنية للدول أمام المقدرة الاقتصادية الضخمة التي تملكها الشركات والتي قدرتها اللجنة، بأن الناتج السنوي الإجمالي لعشرة شركات متعددة الجنسيات(ثمانية منها مقرها الولايات المتحدة الأمريكية) وصل عام 1971 إلى ما يعني(5/1) الناتج القومي الصافي للعالم أجمع، ويقترح التقرير بأن تقوم ((مجموعة من الشخصيات الفكرية العالمية)) بتقديم توصية تطالب بها البلدان المضيفة لهذه الشركات بالتنسيق فيما بينها للتوصل إلى آلية تسمح بالبحث والاستقصاء لنشاطات هذه الشركات بالاستقلالية التامة عن الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص في هذه الدول.[3]

---

[1] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص291.

[2] _ المرجع نفسه، ص291.

[3] _ المرجع نفسه، ص291.

أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو فيقترح التقرير تأسيس جهاز دولي مهمته الإبلاغ عم المخاطر التي تسببها هذه الشركات للدول.

وفي عام 1975 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتأسيس لجنة دولية للبحث والمتابعة لموضوع الشركات متعددة الجنسية، مكونة من خبراء من (48) دولة عضوا في الأمم المتحدة.[1]

ثانيا_ بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية:

أمام دعم بعض الدول وخاصة الرأسمالية الكبرى لهذه الشركات ومحاولة استخدامها كأداة اقتصادية لسياستها الخارجية، وأمام عجز وتقاعس بعض الدول الأخرى فرادى وجماعات(من داخل المنظمات الدولية بين الحكومية) على مواجهة هذه الشركات أو لنقل المتضرر المباشر منها ليتحرك عبر نقاباته واتحاداته ورابطاته الوطنية المختلفة ومن خلالها عبر النقابات "الأممية" لمواجهة نفوذ هذه الشركات رغم المصاعب التي تواجهها والمبينة في مايلي:[2]

1_ تهديد الشركات المستمر للنقابات بتوسيع استثماراتها ونقلها إلى أماكن أخرى، علما بأن هذه الشركات هي التي تملك الورقة الرابحة في كثير من الحالات، نظرا لإمكانياتها الضخمة التي توفر لها جميع المعطيات والمعلومات عن جميع أركان المعمورة ومعرفتها بالسوق العالمية أكثر من النقابات العالمية المقتصرة معرفتها على مناطق محدودة من العالم وخاصة الوطنية، وذلك راجع لإمكانياتها المتواضعة رغم عدد أعضائها الذي يتجاوز الملايين في بعض الحالات.[3]

[1] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص 292.

[2] _ المرجع نفسه، ص294.

[3] _ المرجع نفسه، ص294.

2_ رغم ضخامة هذه النقابات العمالية فهي مازالت تفتقر إلى توحيد مواقفها نظرا لانقساماتها التي يغلب عليها طابع أو الدافع الأيديولوجي، فهنالك الفيدرالية النقابية العالمية ذات التوجهات والتبعية الشيوعية وكذلك الكونفيدرالية العالمية للشغل ذات اديولوجية الديمقراطية المسيحية.أما الأولى وتعد هي الأكبر على الإطلاق من حيث حجم العمال والنقابات في العالم فهي تابعة للاتحاد السوفييتي وأكبر نسبة عمالية بها ومن الدول الاشتراكية التابعة له ولا تهمها المشاكل التي تعاني منها باقي النقابات العالمية خارج الكتلة الشرقية لأنه لا يوجد أي نفوذ فعلي لهذه الشركات عليا. أما في الدول الرأسمالية وخاصة الكونفيدرالية والفيدرالية العالمية للشغل فهما منقسمتان على نفسيهما ويصعب أن تتخذا موقف موحدا نظرا لأن عامل" المصلحة القومية" يؤثر عليهما أكثر من " المصلحة الأممية". [1]

3_ أما على مستوى النقابات الوطنية نجدها في الدول الصناعية منقسمة ومتعددة مما يصعب عليها أن توحد موقفها وأهدافها وهي مستغلة بشكل كبير من قبل الأحزاب السياسية التي كانت وراء نشأتها وتخضع لإدارتها، وكل ما تقوم به هو مطالبة حكوماتها وباستمرار لحماية الصناعات الوطنية وتسهيل وظائف جديدة لها وذلك أمام المنافسة الأجنبية.

إلا أنه ومع نهاية السبعينات بعض المحاولات من قبل بعض النقابات لتوحيد موقفها ضد الشركات إلا أن نطاقها ما يزال محدودا ومقتصرا على تجميع بعض الروابط العالمية بين عمال فروع شركات معينة في بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل رابطة عمال شركة فورد أو جنرال موتورز. ومازالت (الأنتكاد) تحذر هذه النقابات من الهيمنة المستقبلية للشركات المتعددة الجنسيات على العالم أجمع.[2]

[1] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص295.

[2] _ المرجع نفسه، ص 295 ،296.

الفرع الثاني: تأثير الشركات على حركات التحرر.

أثرت الشركات متعددة الجنسيات على الحركات التحررية وذلك لدورها الفعال في إحداث الحروب واستغلال الثروات وخاصة في الهند فكانت شركة الهند الشرقية وشركة البترول البريطانية وشركة كوفيبا البرتغالية وبهذا ساهمت في خلق الأنظمة العنصرية الاستعمارية الاستيطانية في كل من جنوب إفريقيا وفلسطين وإقليم ناميبيا سابقا و روديسيا(زمبابوي حاليا)، ودعمها الحالي لها من أجل البقاء من أجل مصالحها باستغلال هذه الكيانات لمواجهة وضرب حركات التحرير التي تطالب باستقلال أقاليمها مثل حركة التحرير الفلسطينية وحركة السوابو في ناميبيا والإتحاد الإفريقي في جنوب إفريقيا، وتستغل هذه الشركات دولها الأم وبعض الدول الرأسمالية الغربية التي لديها مصالح داخل هذه الأقاليم.[1]

وكما تقوم بدعم الحكومات الفاشية في البرتغال بالمال مباشرة أو عن طريق حكوماتها ولفترة زمنية طويلة ضد حركات التحرير الوطنية في مختلف مستعمرات البرتغال السابقة في القارة الإفريقية وفي أسيا.[2]

ومن جهة أخرى نجد الشركات خلف الحركات والجبهات المطالبة بالسلطة و إزاحة النظام والتي تدعي أنها حركات وطنية ثورية في بعض الأقاليم التي حصلت على استقلالها وهذا ما جرى في أنغولا وموزمبيق ضد الحكومات الشرعية لهاتين الدولتين كدعمها لحركة(UNITA) و(FNLA) ضد الحزب الحاكم(MPHA) في أنغولا، ودعم الشركات الأمريكية المهيمنة عل دول (الحديقة الخلفية) للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي لأنظمة الحكم " الدكتاتورية" فيها ضد حركات التحرير الوطنية التي تسعى من أجل التحرر الاقتصادي والنفسي لشعوبها من هيمنة الشركات وحكومة الولايات المتحدة والعائلات الإقطاعية " الأوليغاريكية".[3]

---

[1] _ محمود خلف، المرجع السابق، ص289.

[2] _ المرجع نفسه، ص290.

[3] _ المرجع نفسه، ص290.

المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي الجديد والعولمة.

من خلال هذا المطلب سنوضح مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد و تأثيرها على العولمة ومن خلال فرعين سنتناول:

الفرع الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفرع الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العولمة.

الفرع الأول: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

للشركات متعددة الجنسيات تأثير كبير وعميق على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهو ينحصر في النقاط التالية:

أولا_ التأكيد على صفة العالمية : من الطبيعي، أن الشركات متعددة الجنسيات قد قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير إطار أعمال منظمة عابرة القوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال وأسواق التكنولوجيا والخدمات الحديثة، ويدعم بنية أساسية هائلة للاتصالات والمواصلات والمعلومات والإعلام والفنون والثقافة.[1]

أن الشركات متعددة الجنسيات حولت العالم إلى كيان موحد على حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات فيه، وبالتالي من خلال هذه الشركات بدأت تنتشر العالمية أو العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.[2]

ثانيا_ التأثير على النظام النقدي الدولي : من الواضح جداً وهو يتبين من الحجم الضخم من الأصول السائلة والاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسيات من

---

[1] _ كريم نعمة، المرجع السابق.

[2] _ المرجع نفسه.

مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الشركات على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.[1]

إن الأصول الضخمة المقومة بالعملات المختلفة للدول التي تعمل بها الشركات متعددة الجنسيات، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إمكانيات هذه الشركات في التأثير على النظام النقدي العالمي. فإذا أرادت هذه الشركات، وبقرار يتخذ من جانب المسئولين عن إدارة الشركات متعددة الجنسيات بتحويل بعض الأصول من دولة لأخرى من شأنه أن يؤدي إلى التعجيل بأزمة نقدية عالمية.[2]

ثالثا_ التأثير على التجارة العالمية : من المعروف وكنتيجة لاستحواذ الشركات متعددة الجنسيات على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإنها تؤثر بلا شك على منظومة وهيكل التجارة الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة.[3]

من الممكن ملاحظة تأثير الشركات متعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث ازدادت درجة التنوع في الأنشطة ووجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى ويؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة.[4]

---

[1] _ كريم نعمة، المرجع السابق.

[2] _ المرجع نفسه.

[3] _ المرجع نفسه.

[4] _ المرجع نفسه.

رابعا_ التأثير على توجهات الاستثمار الدولي: تشير تقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر من الأمم المتحدة عام 2003م ، أن حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم في تلك السنة قد بلغ أكثر من 300 مليار دولار والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم.[1]

إن الشركات متعددة الجنسيات تنفذ الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا. ويلاحظ في هذا المجال أن الخريطة الاستثمارية للاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات المتعدية الجنسيات حيث لوحظ أن من أهم سمات أو خصائص تلك الشركات هي تلك الخاصية المتعلقة بالتركز الاستثماري ، فقد لاحظنا أن هذه الشركات تتركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل وفي عدد محدود من الدول المتقدمة، حيث تستحوذ هذه الدول على 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات.[2]

ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على نسبة 15% فقط من النشاط الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات.[3]

خامسا_ تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي : إن تفاعل تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي، قد أدى و يؤدي إلى تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقاً لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.[4]

إن كبر النشاط الاستثماري والإنتاجي والتسويقي والتجاري للشركات متعددة الجنسيات وما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، كلها أدت إلى وجود أنماط

---

[1] _ كريم نعمة، المرجع السابق.

[2] _ المرجع نفسه.

[3] _ المرجع نفسه.

[4] _ المرجع نفسه.

جديدة للتخصص وتقسيم العمل، ولاشك أن هذه الشركات تلعب دوراً رئيسياً في تعميق هذه العملية وأصبحت مشاهدتها متزايدة بين الدول الصناعية والنامية.[1]

ولعل هذا الاتجاه يتيح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك البلدان اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيماوية، وخير دليل ومثال على ذلك هو تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا.

ولهذا ومن وجهة نظرنا فعلى البلدان النامية الأخرى أن تستغل هذا الاتجاه في تعظيم صادراتها وأن تعرف أن من آليات التعامل مع الشركات المتعدية الجنسيات هي جذب تلك الشركات لتعمل وتوطن بعض الصناعات في الدول النامية التي تسمح بخروجها من دائرة إنتاج السلع الأولية والاستخراجية إلى الصناعات الأكثر فائدة من ناحية القيمة المضافة التصديرية.[2]

سادسا_ التأثير على نقل التكنولوجيا وإحداث الثورة التكنولوجية: تقوم الشركات المتعدية الجنسيات بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية.

إن العالم يعيش اليوم الثورة الصناعية الثالثة، والتي نطلق عليها الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا العالية. ولهذا السبب فأن التحدي المطروح أمام البلدان النامية، هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آليات للتعامل مع الشركات المتعدية الجنسيات. أن نقل التكنولوجيا من خلال الشركات متعددة الجنسيات يتأثر بتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الشركات عبر مناطق العالم المختلفة، ومع الأخذ في الاعتبار العوامل المتعلقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فأن هيكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منظور تكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، فهي تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة

[1] _ كريم نعمة، المرجع السابق.

[2] _ المرجع نفسه.

التكنولوجية نظراً لما تتمتع به من إمكانيات وموارد بشرية ومادية ضخمة توجه نحو البحوث والتطوير.[1]

سابعا_ ظهور التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة: يعتبر الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً، وثقافياً وحضارياً وتاريخياً والتي تربطها مصالح اقتصادية مشتركة، هي من أهم الخصائص المميزة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.[2]

لقد شهدت نهايات القرن العشرين تزايداً كبيراً نحو التكتل والاندماج بين الدول التي يتوافر لديها حد أدنى من مقومات التجانس الاقتصادي، ويدفع إلى هذا التكتل ما يتضمنه من العديد من المكاسب والمزايا، والتي يأتي في مقدمتها التمتع بوفورات الحجم، والتخصص الإنتاجي والرغبة في فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تحسين شروط التبادل التجاري لدول التكتل ومن ثم زيادة صادراتها وارتفاع قدراتها التنافسية. [3]

ويكفي للدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة وتعميق ظاهرة العولمة ، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1995م ، تشير الى أنه توجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها ، وتشمل 75% من دول العالم ، وحوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على 85% من التجارة العالمية.[4]

---

[1] _ كريم نعمة، المرجع السابق.

[2] _ المرجع نفسه.

[3] _ المرجع نفسه.

[4] _ المرجع نفسه.

ومن أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة، والتي تعد من الأركان الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد :

1_ الاتحاد الأوروبي: الذي بدأ خطواته في عام 1957، والذي يكون قد اكتمل مع بداية 1994م، ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العالمية والعملاقة، والتي لها تأثيرها الفعال على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات. لقد تعدى هذا التكتل الاقتصادي مرحلة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي، والتي تعتبر المرحلة المتقدمة لهذا التكتل.

وصل عدد دول الاتحاد الأوروبي حتى أول يناير عام 2004 م إلى 25 دولة أوروبية، بعد أن كانت (6) دول فقط في بداية الإعلان عن قيام السوق الأوروبية المشتركة، طبقاً لمعاهدة روما في (25 مارس) سنة 1957.[1]

2_ **منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا):** ويضم هذا التكتل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. و هو يختلف عن الاتحاد الأوروبي حيث يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداه إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثل الاتحاد الأوروبي.[2]

3_ **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان):** التي تأسست عام 1967 م، كنوع من الحلف السياسي أصلاً ولغرض مواجهة الشيوعية في شرق آسيا، وخاصة في فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما آنذاك. ويضم هذا التكتل في عضويته عشر دول فضلا عن منتدى (أبيك) الذي يضم 21 دولة. وهو يمثل أكبر تجمع اقتصادي إقليمي في العالم حيث يتوزع أعضاءه بين أربع قارات هي آسيا واستراليا وأمريكا الشمالية والجنوبية، كما يضم أكبر تكتلين اقتصاديين (النافتا والآسيان). لقد ركزت الرابطة في البداية على التنسيق السياسي، ومن ثم

[1] _ كريم نعمة، المرجع السابق.

[2] _ المرجع نفسه.

بدأت تركز على التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء. أنه من الملاحظ أن الدول في هذه الرابطة الآسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري. ومن جانب آخر نلاحظ أيضاً، أن هذا التكتل يتزايد دوره في التجارة العالمية، بدليل أنه زيادة الصادرات في العالم وكمعدل إجمالي من صادرات الدول النامية.[1]

ناهيك عن بعض التكتلات الأخرى مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث شهدت عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ذات الأثر الضعيف على الاقتصاد العالمي الجديد، والسبب في هذا كونها تتشكل من دول نامية، ليس لها الوزن الكبير في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي.[2]

الفرع الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات فى ظل العولمة :

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة.[3]

وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي. ويتضح من خلال نشاط هذه الشركات أنها قد ساهمت بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد الدولي التي تتسم بعدم الاستقرار وبقابلية الانقطاع والتي تهربت من أية رقابة أو اتفاقيات ملزمة وأنها نسقت مع المؤسسات المالية والمنظمات الدولية

[1] _ كريم نعمة، المرجع السابق.

[2] _المرجع نفسه.

[3] _ أحمد سيد الكردى، المرجع السابق، ص 20.

في الدخول إلى الدول النامية ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية.[1]

ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي بإضعاف سيادة الدول المتصلة وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائداً أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة [2]اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع.[3]

ومن هنا تبدو أهمية تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد عن طريق إيجاد تعاون إقليمي بين الدول وإعادة هيكلية صندوق النقد الدولي وضرورة إصلاح نظام التجارة العالمي وتعزيز التعاون الصادق بين دول الجنوب ودول الشمال وبمراقبة مناسبة على تحرك رؤوس الأموال الخاصة وتشجيع تعاون عالمي في العلوم ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وهذا يقودنا إلى الإجراءات الواجب اتخاذها في الإطار العربي لمواجهة الاقتصاد لعالمي الجديد عن طريق تعزيز الدور التنموي للدول العربية واحترام حقوق الإنسان وإطلاق الحريات الديمقراطية والتأكيد على زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق عدالة التوزيع وإعادة توزيع الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من نفوذ رأس المال الأجنبي ووضع معايير وضوابط لحركة رأس المال المحلي بما يخدم عملية التنمية وضرورة تطوير وتعميق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي

[1] _ أحمد سيد الكردى، المرجع السابق، ص20 .

[2] _ المرجع نفسه، ص20.21.

[3] _ المرجع نفسه.ص 21.

وتفعيل الاتفاقيات العربية في المجال الاقتصادي وتنسيق وتوحيد المواقف العربية في مواجهة المشروعات المطروحة من المنظمات الدولية ولاسيما المالية. ومن الأهمية بمكان أيضا إبراز دور النقابات وهيئات المجتمع الأهلي في مواجهة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وشركاته متعددة الجنسيات بضرورة تفعيل مشاركتها الحرة والمستقلة وأهمية اكتسابها مركز تفاوضي قوي و إيجاد موقع إعلامي بما يعزز قوتها وتأثيرها وإرساء تضامنها تأثير الشركات المتعددة الجنسيات .[1]

وهنا يمكن القول بأننا أمام شركات عظمى ذات انتشار عالمي واسع مما جعل أحد الكتاب يقول ((الشركة متعددة الجنسيات هي مشروع وطني، يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول. هذه الشركات التي تعد وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال الصناعي، وهذه الملاحظة تبعث إلى القول بأن ظاهرة تعدد الجنسيات يرتبط بالطبيعة الاحتكارية لاقتصاد الدولة التي تتبعها هذه الشركات)).[2]

[1] _ أحمد سيد الكردى، المرجع السابق، ص21.

[2] _المرجع نفسه، ص21.

الخاتمة

الخاتمة

وفي نهاية هذا العمل يمكن أن نخلص أن للشركات متعددة الجنسيات مكانة هامة على المستوى الدولي، وذلك بفرض نفسها بكل الوسائل والسبل، لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم وحيث تفوق ميزانيتها ورؤوس أموالها بعض ميزانيات الدول النامية، والذي دفع بالدول إلى التعامل معها باعتبار أنها المنفذ الوحيد لبعض الدول النامية لإخراجها من مستنقع التخلف والخروج بها إلى عالم التطور والتقدم.

وكما أصبحت تعد همزة وصل بين الدول مما أدى إلى الارتقاء في العلاقات الدولية بين الدول فيما بينها أو حتى بينها وبين باقي الفاعلين على الساحة الدولية، وهذا راجع لإكتساح الشركات مجال السياسة مما جعل الدول الأم تستغل هذا الموقف وتقوم بالسيطرة على بعض الدول بطرق غير مباشرة وتكون بمثابة المزود لها بكل أنواع المواد الأولية بأقل التكاليف وأقل الخسائر وأسهل الطرق وهذا لزيادة الإنتاج في مختلف المنتجات الضرورية التي يحتاجها السوق الدولي والذي بفضل هذه الشركات فتح لها الباب الواسع سهل لها الدخول إليه واكتساحها دون عناء.

وبالرغم النتائج الإيجابية التي خلفها وجود الشركات متعددة الجنسيات على أقاليم الدول بصفة عامة سواء الدولة الأم أو الدول المضيفة من الناحية الاقتصادية من خلال إدخال رؤوس الأموال عن طريق الاستثمارات المختلفة المقامة على إقليمها ودعمها لبعض المشاريع الوطنية. وتحسين ميزان المدفوعات للدول النامية، وزيادة العمالة وبهذا نستطيع القول بأنها قضت ولو بنسب بسيطة على ظاهرة البطالة، كما ساهمت في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وبهذا تضمن مناصب شغل للأفراد حاملي جنسية الدولة الأم وهذا ما يكون في مضمون العقود التي تكون بينها وبين الدول .

إلا أنها تعود بسلبيات على كلا الطرفين حين تكون مصالحها مهددة بالتراجع وذلك في جميع المجلات فقد تكون المدمر الحامي في نفس الوقت للدول فقد تكون بالمرصاد لصناع القرار داخل دولها خاصة في حالة ما كان هذا القرار ضد مصالحها داخل الدول الصادر ضدها القرار فتكون بمثابة الحامي لهذه الدول.

إلا أن هذا التأثير لم يقتصر على الدول فقط بل تعدى للمنظمات الدولية والحركات التحررية فكانت المنظمات الدولية ورغم ما وجهته من صعوبات من تقاعس بعض الدول الأخرى واستعمال الشركات كوسيلة اقتصادية وسياسية لتحقيق مصالحها، إلا أن المنظمات الدولية ومع تفاقم الجهود بين مختلف الشركات وبين الدول قامت بوضع قواعد تحد من سلوك الشركات السلبي وإنشاء نقابات عملية تسهر للحد من استغلال الشركات للدول النامية.

أما فيما يخص حركات التحرر فكانت الشركات متعددة الجنسيات سلاح ذو حدين فمن جهة كانت ضد هذه الحركات من أجل مصالحها والمتمثلة في استنزاف خيرات البلدان المستعمرة بطرق رهيبة.

ومن جهة أخرى كانت الداعم لمثل هذه الحركات ضد النظم السياسية الداخلية لدولها بعذر أنها تقوم من أجل مصلحة الشعب وتحت غطاء الثورة وإزاحة النظام وهذا ما تشهده الساحة العربية حيث أن الشركات تستغل هذا الوضع من أجل مصالحها الشخصية .

وكما تأثر الشركات على النظام الاقتصادي الجديد تأثيرا كبيرا من خلال تأثيرها على النظام النقدي الدولي والتجارة العالمية وتوجهات الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتأثيرها على العولمة هذا ما جعلها تكون فاعل أساسي في العالم وذات قوة تمنحها القدرة على الهيمنة على كل الدول وجعلها تتمادى بعض الشيء في استخدام نفوذها في أمور سلبية أكثر منها ايجابية.

وفي الأخير يمكن اقتراح توصيات للحد من عمل الشركات متعددة الجنسيات والحد من الاستغلال الغير عقلاني لثروات الدول.

1_ تقييد نشاط الشركات متعددة الجنسيات وحصره في مجال الاقتصادي فقط مع منع كل تجاوز لممارسة السياسة من قريب أو بعيد.

2 _ تكثيف الجهود الدولية ووضع قواعد قانونية تنظم عمل الشركات متعددة الجنسيات داخل الدول المضيفة وعدم استغلال العمال بحجية اليد الرخيسة.

3_ دعم النقابات العمالية وتشجيعها على المطالبة بحقوق العمال سواء من طرف الدول أو المنظمات الدولية.

4_ فرض عقوبات وضرائب مالية واستحقاقات في حين قامت بتجاوز القانون وتقاسم الأرباح مناصفة مع الدول وذلك بموجب عقد الاستثمار.

5_ تعديل ورفع شروط الاستثمار من أجل غلق باب الأطماع أما الشركات المستغلة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر المراجع

1) _ المصادر:

1_ القواعد المتعلقة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان، صادر عن هيئة الأمم المتحدة

2_ مقابلة مع الدكتور نور الدين لعسل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يوم 2017\05\02، على الساعة 11:20.

2)_ المراجع:

اولا_ الكتب:

1_ إبراهيم محسن عجيل واعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن)، 2015.

2_ بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة طبع.

3_ جوتيار محمد رشيد، المسئولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسيات لحقوق الإنسان، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2009.

4_ دريد محمود علي، الشركة المتعددة الجنسية آلية التكوين وأساليب النشاط، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت(لبنان)، 2009.

5_ طلعت جياد لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007.

6_ عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات،(ب،ط)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية (مصر)، 2007.

7_ عبد الرحمن لحرش،المجتمع الدولي التطور والأشخاص، (ب،ط)، دار العلوم، عنابة (الجزائر)، 2007.

8_ عثمان بقنيش، قانون المجتمع الدولي المعاصر، (ب،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون(الجزائر)، 2012.

9_ عمر سعد الله، ود.أحمد ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.

10_ غضبان مبروك، المجتمع الدولي الأصول والتطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

11_ غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

12_ فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة حنان فوزي حمدان، دار و مكتبة الهلال، بيروت،2009.

13_ محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة، الكويت، 1986.

14_ محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر، عمان (الأردن)،2012.

15_ نورهان شريف، هبة خليل، حاتم زايد، فوق الدولة الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مصر،2010

ثانيا_ الرسائل الجامعية:

1_ بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول ، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2010/2009.

2_ بن عمارة زكرياء، النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في الحقوق لتخصص قانون الأعمال، جامعة قصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، السنة الجامعية2012\2013.

3_ مغيلي كريمة، الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها في سيادة الدول، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في الحقوق تخصص إدارة الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة خميس مليانة، السنة الجامعية 2013\2014.

ثالثا_ المقالات:

1_ أحمد خطابي، مقال بعنوان بطالة الشباب في الوطن العربي، دراسة تحليلية إحصائية، تحديات المجتمع العربي، المجلة رقم 05، صادرة عن جامعة سكيكدة 20أوت1955، ص106.

2_ أحمد عبد العزيز، د.جاسم زكريا، د. فراس عبد الجليل، مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة الاقتصادية، عدد 85، 2010.

3_ شريفة جعدي، د. محمد الخطيب نمر، د. محمد بركة، مقال بعنوان أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري في خلال الفترة (2006_2012) ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد01\ دسمبر2014.

4_ عيسى محمد غزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر_ تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،السنة الثالثة، 2004.

5_ كريم نعمه، مقال بعنوان أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العلوم إنسانية، مجلة شهرية إلكترونية، السنة الثالثة، العدد27 آذار، 2006.

6_ مرنيز فاطمة وماينو جيلالي ، مقالة بعنون دور الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الدول النامية.

7_ غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسيات، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال _التحديات _ الفرص_ الأفاق، 2009.

8_ وليد عيدي عبد النبي، دراسة بعنوان ميزان المدفوعات بوصفه أداة في تحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، دون سنة نشر.

رابعا_ المواقع الإلكترونية:

1_ أحمد السيد الكردي، مقال بعنوان الشركات المتعددة الجنسيات،

http://www.Kenanaonline.com

2_ محمد نبيل الشيمي، مقال بعنوان الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية منافع ومأخذ، المركز الديمقراطي العربي ،الحوار المتمدن. htpp://www.m.ahewar.org

3_ مقال بعنوان ماذا تعرف عن الشركات متعددة الجنسيات:

http://www.noonpost.com

4_ رضا رضا، مقال بعنوان الشركات متعددة الجنسيات:

http://www.kanez.redah/bolgespot.com.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الإهداء

الشكر والعرفان

مقدمة 01

الفصل الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات.....08

المبحث الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات.....09

المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات.....09

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات والمصطلحات المشابهة لها.....09

الفرع الثاني: التمييز بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات الأخرى.....19

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للشركات متعددة الجنسيات.....22

الفرع الأول: الشخصية القانونية للشركات متعددة الجنسيات.....22

الفرع الثاني: النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات.....28

الفرع الثالث: نتائج اكتساب الشركات متعددة الجنسيات الشخصية القانونية.....30

المطلب الثالث: أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتطورها.....35

الفرع الأول: أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات.....35

الفرع الثاني: تطور الشركات متعددة الجنسيات.....38

المبحث الثاني: أشكال وخصائص الشركات متعددة الجنسيات.....43

المطلب الأول: أشكال الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تكوينها.....43

الفرع الأول: أشكال الشركات متعددة الجنسيات.....43

الفرع الثاني: أساليب تكوين الشركات متعددة الجنسيات.....45

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات.....48

المطلب الثالث: أهداف الشركات متعددة الجنسيات.....53

الفرع الأول: توسيع مبيعاتها والحصول على الموارد.....53
الفرع الثاني: تنويع المصادر لتقليل خطر المنافسة.....54
الفصل الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات في العلاقات الدولية.....56
المبحث الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة.....57
المطلب الأول: مزايا الشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة.....57
الفرع الأول: زيادة معدل تكوين الرأسمالي.....58
الفرع الثاني: زيادة العمالة.....59
الفرع الثالث: التحسين في ميزان المدفوعات 60
المطلب الثاني: الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة.....61
الفرع الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد السياسي والاقتصادي.....61
الفرع الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الصعيد الاجتماعي والتقني
والعلمي للدول المضيفة.....68
المبحث الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.....72
المطلب الأول: التأثيرات الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم 72
الفرع الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم من الناحية السياسية.....72
الفرع الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الم من الناحية الاقتصادية....74
المطلب الثاني: التأثيرات السلبية للشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم.....76
الفرع الأول: تأثيرها من الناحية الاقتصادية.....76
الفرع الثاني: تأثيرها من الناحية السياسية.....78
المبحث الثالث: تأثير الشركات على باقي أشخاص القانون الدولي و الاقتصاد العالمي
الجديد.....79
المطلب الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على باقي أطراف المجتمع الدولي.....79

الفرع الأول: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على المنظمات الدولية 79
الفرع الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على حركات التحرر.....83
المطلب الثاني: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي الجديد ودورها والعولمة في ظل العولمة.....84
الفرع الأول: الشركات متعددة الجنسيات والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.....84
الفرع الثاني: دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة.....90
الخاتمة.....93
قائمة المراجع 97
فهرس المحتويات.....

الملخص

ملخص

الشركات متعددة الجنسيات هي عبارة عن وحدات فرعية منتشرة عبر العديد من الدول ومرتبطة بالمركز الأصلي (الدولة الأم) بعلاقات قانونية منظمة، وتخضع لإستراتجية اقتصادية وإدارة موحدة، وتتمتع كل من هذه الشركات بشخصية قانونية مستقلة عن البقية، مع ممارسة نفس النشاط الاقتصادي.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات أحد الفواعل الرسمية في العلاقات الدولية لما تلعبه من دور أساسي في العلاقات القائمة مابين أشخاص القانون الدولي حيث استطاعت التغلغل داخل الدول وكما لها تأثير ذو حدين اجابي و وأخر سلبي على الدول من الناحية الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية والثقافية، وهذا التأثير قد يزعزع العلاقات الدولية بين الدول ليصل إلى حد نشوب نزاعات وحروب فيما بينها.